السّياسة بين المبدئيّة والواقعيّة
هل أنّ الممارسة السياسيّة خاضعة لمقياس الحلال والحرام..؟؟

النظـــــام الاقتصـــادي الأمثـــل

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هـادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

استفتاء دستور 2022 في تونس لكسب الشرعية والمشروعية الغربية

التحرير — الأحد 09 محرّم 1444هـ الموافق لـ 07 أوت 2022 م العدد 402 الثمن 1000 م — التحرير

ما بعد الاستفتاء...
اعتاد عدوكم خداعكم... فوّتوا عليه الفرصة

الجزائر تعلن بدء العمل في أكبر منجم حديد في العالم..بأياد أجنبية

ليبيا تعاني من تداعيات التدخل الدولي, فما الحل؟

كلمة العدد

ما بعد الاستفتاء... اعتاد عدوكم خداعكم... فوّتوا عليه الفرصة

ها قد مُرّر أيضا، دستور 2022 باسم أهل تونس، كما مُرّرت نسخ أخرى سبقته في سنوات 1861، و1959، و2014، وحُملوا في كل مرّة، وزر «تطويبها» دون أن يكون لهم في كل مراحل إصدارها «ناقة ولا جمل»، وهم برآء من آثامها رغم تجرعهم لعلقمها. إلا أنه يُسجّل عليهم مرة أخرى في صفحات التاريخ، باسمهم ورغما عن إرادتهم، أنهم تواضعوا على دستور جديد اقتضته مرحلة عصية من حياتهم، هيّأت له قيادتهم التي «اختاروها بملء إرادتهم» استشارة شعبية، «تمكن التونسيين والتونسيات في الداخل والخارج من إبداء آرائهم في أمهات القضايا المتعلقة بالشأن السياسي والانتخابي والشأن الاقتصادي والمالي والشأن الاجتماعي والتنمية والانتقال الرقمي والصحة وجودة الحياة والشأن التعليمي والثقافي». مع كل ما صاحب مسمى الاستشارة من مهازل إجرائية وأرقام... لتعضدها عملية استفتاء غابت عنها كل صلة بإرادة المستفتى رأيهم إلا أن النتيجة مُهرت باسمهم، وذاع في العالمين أنه أصبح للتونسيين دستور جديد.

ومع كل ما صاحب الاستشارة الالكترونية، حول خارطة طريق قيس سعيد وبرنامجه السياسي، أو عملية الاستفتاء على مادة الدستور، من دجل وكذب وسخرية بشعب ابتلي بأمثالهم، فإننا وجدنا من يلهج بمحاسن تمشي قيس سعيد، ويستبشر ب «ولادة الجمهورية الجديدة» في تونس، ويبشر بأن الدستور الجديد أنقذ البلاد والنظام من تشتت مؤسسات الدولة، وأعاد للحياة السياسية معناها وفاعليتها، وطوى صفحة الإخوان السوداء، و«إسلامهم السياسي»، لتنبري صحيفة «الشعب» الجزائرية، وفي افتراء مقيت على التونسيين منوّهة بالمشاركة المكثفة للتونسيين في استفتاء قيس سعيد لتقول بأن: «إقبال التونسيين على مراكز الاقتراع كان مدفوعا برغبة جامحة في إنقاذ تونس من الانهيار وتحريرها من الفساد والفشل، لبناء دولة تقوم على الأهداف التي ضحى من أجلها البوعزيزي وغيره ممن كانوا وقودا لثورة الياسمين».

ففي هذه الزوبعة الفاجرة التي أُقحم فيها أهل تونس، والتي قُدّت فصولها على حساب وعيهم على ما تحيكه لهم الدوائر الاستخباراتية، وتغييبا لدورهم في الحياة ومكانتهم بين شعوب العالم، ورغم الضنك الذي يكابدونه، لم يستطع أنصار مشروع قيس سعيد إن جوّزنا الحديث عن أن له مشروعا، أن يبرزوا خصلة واحدة في هذا المشروع تفتح أملا في دور سياسي تؤديه تونس تحت قيادتهم في اتجاه انعتاقها من ربقة التبعية للقوى الكافرة المستعمرة فتفتك مكانا تحت شمس الحياة، أو خطة اقتصادية تعتق رقاب أهلها من قيد ونير المؤسسات الناهبة لخيراتنا والمتحكمة في آلة الإنتاج عندنا، والمستعبدة لعقول وسواعد أبنائنا، أو حيلة تسترد بها ماليتنا عافيتها وتوقف هبوط قيمة نقدنا، لعل ذلك يصلح أحوالنا الصحية ويرتقي بمستوى تعليم أبنائنا، أو إعفاء الناس من ارتفاع شطط الأسعار وكلفة الخدمات التي ما عادت تطاق أو تتحملها الغالبية العظمى من الناس. فلم تتجاوز خصالهم إلا النكاية في خصومهم واستثارة غضب الناس عليهم، والطعن فيهم.

إلا أن معارضي قيس سعيد لم يُنكروا على الدستور الذي عرضه على الإستفتاء إلا كونه «خطوة على طريق العودة للديكتاتورية»، وأنه يمنح لقيس سعيد سلطات مطلقة ويحصنه من المساءلة، تشبثا منه بالسلطة ورغبة في الحكم بصفة منفردة، أو أنه حنث باليمين الذي أدّاهُ يوم تسلمه للسلطة، وغدره بالدستور الذي أقسم على المحافظة علي، فلم تتعدى انتقاداتهم النواحي الإجرائية فلم يقدروا على تقديم بديل حقيقي عما سمي بمشروع قيس سعيد، وبالأحرى هم غير قادرين على تقديم أي بديل، فقد ظلوا، كسائر الوسط السياسي، أسرى الجري خلف رضا الغرب، لإثبات ديمقراطيتهم حتى يقول قائلهم لو خُيرنا بين دستور مليء بالمعاني الإسلامية ودستور خالٍ منها ولكنّه ديمقراطي فنحن مع الدّيمقراطية». فالموقف هو نفسه. أليس هو الموقف ذاته بعد تصريحه في مؤتمر صحفي بتونس يوم 28 أكتوبر 2011. من أن الحكومة ـالمقرر إعلانها حينهاـ لن تدخل الشريعة أو مفاهيم إسلامية أخرى لتغيير الطبيعة العلمانية للدستور الذي كان قائما عندما أطاحت ثورة بالمخلوع. من من الوسط السياسي المسلط على التونسيين يملك الإرادة أو القدرة على تغيير دستور هو سليل ما سبقه؟ فلا ترهقوا الناس بأباطيلكم ومنافساتكم الدونكشوتية.

مَن مِن الوسط السياسي المسلط على التونسيين يمتلك الإرادة أو القدرة على تغيير دستور هو سليل ما سبقه؟ فلا ترهقوا الناس بأباطيلكم ومنافساتكم الدونكشوتية. فعبارة «تونس جزء من الأمة الإسلامية»، والتي استبدل بها عبارة «الإسلام دينها»، والتي أريد لها أن ينشغل الناس بها، فموضعها في الدستور كموضع سابقتها في النسخة الملغاة، إذ لا أثر لهذه وتلك في حياة الناس والتشريعات التي تنظم حياتهم ولا تحمل القائمين على السلطة أي تبعة شرعية، وإنما هو أمر يخادعون به الناس حتى لا تنكشف حالهم أمامهم. مع أن إيرادها اليوم في دستور 2022 أشد مكرا من سابقتها، فهي لا تعني اليوم إلا انتماء تونس إلى الأمة الإسلامية ثقافة، دون ما تقتضيه أصل العقيدة من خضوع وتسليم لله بالعبودية والحاكمية.

فالدول الغربية الاستعمارية الكافرة صاحبة الرأي في كافة دساتير البلاد الإسلامية منذ أن أسقطت دولة الإسلام، لا تنقم من دستور 2022 إلا من حيث:

1 ـ تدني نسب مشاركة الناخبين.

2 ـ كون مسار صياغة الدستور الجديد قد قيّد مجال النقاش الحقيقي

3 ـ يمكن أن يضعف الديمقراطية في تونس ويَحُط من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

4 ـ ضرورة تيسير أوسع مشاركة ممكنة في الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها شهر ديسمبر.

كما ورد بتعاليق الجهات الرسمية الأمريكية على مسودة هذا الدستور، أو موقف الاتحاد الأوروبي الذي لا يرى الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد إلاّ مرحلة هامة نحو عودة المسار المؤسساتي والتوازن الديمقراطي، ولم تر فيه أي جهة استعمارية تهديدا للمفاهيم الغربية أو تمهيدا بالعودة إلى تكريس أحكام الإسلام.

1. فالمرحلة التي تمر بها بلادنا خطيرة، لازال العدو الكافر المستعمر يمسك بكل الخيوط فيها، وهو الذي يدفع بها نحو مربعها الأخير، انتخابات 17 ديسمبر، بغاية محاولة تشكيل وسط سياسي يحمل من عوامل الجدّة ما يقنع طيفا من الرأي العام أن هناك تغييرا أحدثته جماهير الناس، فيسترد الوسط القديم أنفاسه، ويغنم هو حيزا زمنيا يعدل فيه أوتاره، ويضبط فيه سهامه، إلا أن تنقطع تلك الأوتار، وتتكسر تلك السهام على إرادة الأمة التي عليها اليوم عبء تحمل مسؤوليتها، بالأخذ على أيدي أعدائها، بقطعها. ولن يكون لها ذلك إلا بالوعي على حتمية استعادة إرادتها من عدوها، وافتكاك المبادرة منه. والدور اليوم على أهل قوتها ومنعتها، وليس لهم والله، إلا أن يغيثوها فينصروها، فيضعوا أيديهم بأيدي المخلصين الصادقين، أصحاب مشروع التغيير الحق، لا الدساتير الموبوءة المملاة من أعداء الله ورسوله. يقول ربنا العزيز الجبار: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ».

تمديد إعلان منطقة حدودية عازلة سنة أخرى

ليستمرّ تقطيع أوصال البلاد بنظام استعماريّ

صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية أمر رئاسي عدد 652 لسنة 2022 مؤرخ في 21 جويلية 2022 يتعلق بتمديد إعلان منطقة حدودية عازلة لسنة إضافية ابتداء من 29 أوت 2022 ويتواصل العمل

رئاسة الجمهورية

أمر رئاسي عدد 652 لسنة 2022 مؤرخ في 21 جويلية 2022 يتعلق بتمديد إعلان منطقة حدودية عازلة.
إن رئيس الجمهورية.
بعد الاطلاع على الدستور.
وعلى الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 المتعلق بتدابير استثنائية.
وعلى القرار الجمهوري عدد 230 لسنة 2013 المؤرخ في 29 أوت 2013 المتعلق بإعلان منطقة حدودية عازلة وعلى جميع النصوص المتعلقة بالتمديد في إعلانها وآخرها الأمر الرئاسي عدد 105 لسنة 2021 المؤرخ في 18 أوت 2021.
وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة.
وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة.
يصدر الأمر الرئاسي الآتي نصّه:
الفصل الأول ـ يمدّد إعلان منطقة حدودية عازلة لسنة إضافية ابتداء من 29 أوت 2022 ويتواصل العمل بأحكام القرار الجمهوري عدد 230 لسنة 2013 المؤرخ في 29 أوت 2013 المشار إليه أعلاه.
الفصل 2 ـ ينشر هذا الأمر الرئاسي بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
تونس في 21 جويلية 2022.

رئيس الجمهورية
قيس سعيّد

بأحكام القرار الجمهوري عدد 230 لسنة 2013 المؤرخ في 29 أوت 2013.

التحرير:

المناطق الحدوديّة في تونس كلّها عازلة، فالجميع يعلم أنّ بلاد المسلمين لم تكن يوما معزولة عن بعضها، فكانت ممتدّة طبيعيّا والعلاقات بين أهلها طبيعيّة لأنّهم من أمّة واحدة بل من مجتمع واحد. ولمّا جاء المستعمر صرنا أوطانا بل أقفاصا معزول بعضها عن بعض، ولم تخرج عساكر المستعمر إلّا بعد أن ضمنوا أنّ الحدود بين تونس والجزائر وليبيا محروسة حراسة شديدة بحيث تعزل المسلمين عن بعضهم البعض، وبعد الثّورة زاد التدخّل الاستعماري في مسألة الحدود، فتسارعت مسألة رسم الحدود البحريّة بين الجزائر وتونس، وتشدّدت المراقبة على الحدود الليبيّة والجزائريّة وأدخل الأمريكان والألمان لوضع منظومة اليكترونيّة تراقب كلّ من يعبر أو يمرّ، ثمّ حفر الخندق العميق في الصحراء لتعميق الفصل بين تونس وليبيا.

الأمر الرئاسي بتمديد المنطقة العازلة هو تنفيذ حرفيّ لأوامر استعماريّة حاسمة بالفصل بين شعوب المنطقة، وهو تنفيذ لإرادة استعماريّة متحكّمة في البلاد ومفاصلها، فلا يتحكّم فيها أهلها حقّا؟

قد يقولون إنّ المناطق العازلة هي لمنع الإرهاب والتّهريب.

فنقول:

- أمّا الإرهاب فصناعة غربيّة معلومة تصنعه المخابرات الغربيّة وتتسلّط به على بلادنا، وما شهدناه في العشريّة الأخيرة من حوادث فضحت مخابرات فرنسا وأمريكا وبريطانيا التي كانت آثارها في كلّ عمليّة إرهابيّة حدثت في تونس. ثمّ إنّ الحدود لم تمنع تلك العمليّات في أيّ بلد من البلدان، فبان أنّ مسألة الحدود لمنع تسرّب الإرهابيين هو من قبيلب الدّجل والتّضليل، فقد كانت حراسة الحدود والمناطق العازلة قبل ظهور مسألة الإرهاب المزعوم بسنوات كثيرة.

- أمّا عن التّهريب، فمنع للتّجارة بين الأهل، فما المانع أن يشتري التّونسيّ سلعا من الجزائر أو ليبيا ثمّ يبيعها في تونس؟ المفروض أن تمنع فقط السّلع الحرام (مخدّرات، خمر..). لا أن يُمنع النّاس من التّجارة والاسترزاق، لكنّ منظومة الاستعمار جعلت الأهل غرباء عن بعضهم وجعلت التّجارة بينهم جريمة تستحقّ العقاب. وليس منع النّاس من التّجارة والتّعامل المباح إلّا بغاية السّيطرة سيطرة الشّركات العابرة للقارّات، فهي وحدها التي تحتكر التّجارة والأرباح وتؤمّن لها هذه المنظومة الاستعماريّة احتكاراتها بقوّة السّلاح والمؤسف أنّ السّلاح المستعمل هو سلاح المسلمين أنفسهم يمنعون أهلهم وذويهم من العمل المباح حماية وحفظا لمصالح الشّركات الرأسماليّة الكبرى.

في تونس حتّى السيادة على الماء مفقودة

الأمم المتحدة تنشر تقريرا حول المياه والتطهير بتونس

نشرت الأمم المتحدة على موقعها يوم الأربعاء 3 اوت 2022 نتائج أولية مضمنة في تقرير قدّمه بيدروأوروخو – أغودو الخبير الأممي في المياه وحقوق الإنسان عقب زيارته لتونس أبرزت انه "لا يمكن لندرة المياه أن تبرّر عدم الامتثال لحقوق الانسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي" وأنه "ينبغي على الحكومة التونسيّة أن تمنح الأولويّة لمياه الشرب مع الاحتفاظ بأعلى جودة متاحة للناس بغض النظر عن مدى الربح الذي قد تحقّقه استعمالات أخرى كالريّ الزراعي لأغراض التجارة أو استخراج الفسفاط".

وتم التأكيد، على ضرورة أن تضع الحكومة التونسيّة حدّا للاستغلال المفرط لطبقات المياه الجوفيّة كخطوة نحو التأقلم مع التغيرات المناخيّة إلى جانب مكافحة وغلق الآبار غير القانونيّة التي يتزايد عددها، والتحكّم في استخراج المياه عبر فرض استخدام العدّادات باعتبار أنّ "طبقات المياه الجوفيّة هي الرئة الطبيعية المائيّة ويجب إدارتها كاحتياطات استراتيجيّة لمواجهة حالات الجفاف غير العاديّة التي تميل لأن تصبح أكثر طولا وشدة".

وقال التقرير أن الخبير أروخو – أغودو التقى خلال زيارته بممثّلين عن الحكومة والسلطات المحليّة وبأطراف من المجتمع المدني.

ودعا التقرير السلطات إلى وضع خطّة لتجديد الشبكات: "أقترح توفير كميات قليلة من مياه الشرب الآمنة لصالح التجمعات المحليّة الريفيّة والمدارس بشكل أسبوعي لمنع تفشي الأمراض ولعدم دفع السكان لشراء الماء من الأسواق". ودعا الخبير الأممي إلى أن "تتبلور عمليّة اللامركزيّة بشكل تلعب فيه البلديّات دورا متزايد الأهميّة في الخدمات المتعلّقة بالمياه والصرف الصحّي".

في المقابل فند وزير الفلاحة محمود إلياس حمزة في نقطة إعلامية انتظمت يوم الثلاثاء 2 أوت، ما صرّح به المقرر الخاص للأمم المتّحدة، وأكد تضمن تقييمه للوضع المائي في تونس معطيات وأرقام تحتوي على بعض المغالطات الفنية والمعطيات المجانبة للصواب. وأفادت الوزارة بأنه تمّت مراسلة المقرر ومدّه بملاحظات وزارة الفلاحة فيما يخص كل النّقاط التّي تمّ طرحها لرفع كل أوجه اللبس.

التحرير:

السّؤال هنا: ما دخل الأمم المتّحدة في مياهنا؟ وما شأنها؟ أليست المياه أمرا حيويّا تُعلن من أجله الحروب، فهو إذن أحد مظاهر السيادة والاستقلال، فكيف يسمح المسؤولون في تونس زكيف يسمح رئيس الدّولة بتدخّلهم وهو يدّعي السيادة ويتغنّى بها؟ مرّة أخرى يثبت أنّ حديث السيادة والاستقلال إنّما هو حديث خرافة.

قد يقول البعض هذا وزير الفلاحة يكذّب تقرير الأمم المتّحدة، أليس هذا مظهرا من مظاهر ممارسة السّيادة؟

نقول: "ردّ" وزير الفلاحة كان من قبيل دفاع الموظّف عن نفسه أمام مديره، فالوزير أقرّ ضمنيّا بتدخّل الأمم المتّحدة في شؤون المياه في تونس، ودافع عن نفسه بأنّ الأرقام الواردة غير دقيقة، ولذلك أرسل تقريرا يصحّح لهم الأرقام.

ألا يعلم الوزير أنّ المياه هي من المصالح الحيويّة لأيّ بلاد، وأنّ المعلومات حولها هي معلومات تهمّ ما يُسمّونه "الأمن القومي" فمعلوماتها ينبغي أن تكون سريّة لا يطّلع عليها أحد، ولكنّ وزيرنا يُطلع عليها الأعداء (نعم الأعداء، فالأمم المتّحدة هي نادي المستعمرين بقيادة أمريكا وبريطانيا وفرنسا، أنشؤوها ليسيطروا على العالم) ووزيرنا لا يكتفي بتركهم يجولون في أعماق تونس يُحصون ثرواتها ومقدّراتها الحيويّة (والماء من أهمّها) بل يصحّح لهم الأرقام ويرسلها إليهم.

أليس هذا عجيبا غريبا؟ كيف تتحوّل الخيانة إلى عمل ديبلوماسيّ ووظيفة معلنة في تونس، ليتحوّل النّقاش فيها حول صحّة الأرقام التي قدّمها الوزير أو خطئها، وينسى الجميع أنّهم يقدّمون خدمة مجانيّة لمن يسعى بالليل والنّهار إلى الهيمنة على تونس بل كامل المنطقة في زمن يتحدّث فيه كلّ العالم أنّ الحروب القادمة سيكون سببها الأهمّ المياه، بما هي ثروة استراتيجيّة والمعلومات حولها ينبغي أن تكون في غاية السريّة.

التدقيق في الهبات والقروض للدولة وللمنشآت العمومية
ملفّ فارغ آخر يقدّمه الرئيس، وألهية أخرى

في غرة أوت قدمت رئيسة الحكومة نجلاء بودن التقرير الذي أعدته وزارة المالية إلى رئيس الجمهورية والمتعلق بالتدقيق في الهبات والقروض التي حصلت عليها الدولة التونسية ومنشآتها العمومية خلال العشرية الماضية ..وقد طالب رئيس الدولة بهذا التدقيق منذ الأيام الأولى للتدابير الاستثنائية وكلّف به وزيرة المالية سهام نمصية حتى قبل تشكل حكومة نجلاء بودن، والمبرر الأساسي الذي تم تقديمه آنذاك للقيام بهذا الجرد الشامل هو كشف مواطن الفساد وخاصة حجم القروض والهبات التي منحت لتونس وتمّ تحويل وجهتها من قبل حكومات ما بعد الثورة لحسابات خاصة وحرمت بالتالي منها البلاد أو تم إنفاقها في غير مصالح الدولة والبلاد.

التحرير:

الهبات والقروض ملفّ فارغ وألهية أخرى لأنّ المتحكّم في القروض والهبات هي الجهات المقرضة نفسها التي جعلت من نفسها وصيّة على تونس، فأدّى للأتباع أن يخرجوا عمّا سطّره لهم الأسياد؟؟؟

ألم يكن الأجدر بالرئيس و"خبرائه" أن يُدقّقوا مع مانحي القروض وشروطهم المجحفة وفواتيرهم المضخّمة التي تأكل القروض والهبات قبل أن تدخل إلى خزينة الدّولة؟

الهجرة الجماعيّة من تونس صفعة على وجه النّظام
أكثر من 7500 مهاجر غير نظامي وصلوا إيطاليا.. وتونس مركز انطلاق مكثف

وصل أكثر من 7500 مهاجر غير نظامي السواحل الايطالية انطلاقا من تونس منذ بداية سنة 2022 وذلك وفق ما أكده المكلف بالإعلام بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر في تصريح إعلامي.

وقال بن عمر إن حوالي نصف هؤلاء المهاجرين نفذوا هجرتهم غير النظامية خلال شهر جويلية .

كما تمكنت السلطات التونسية من إحباطأكثر من 920 عملية اجتياز ومنع حوالي 11500 مهاجر غير نظامي من المغادرة نحو السواحل الايطالية ٪60 منهم يحملون الجنسية التونسية و٪40 من جنسيات أخرى.

وأضاف بن عمر أنه خلال ال3 سنوات الأخيرة أصبحت تونس تمثل مركز انطلاق مكثف للهجرة غير النظامية ليس فقط للشبان والعائلات التونسية بل لجنسيات أخرى كذلك تفضل الوصول للضفة الشمالية للبحر الابيض المتوسط عن طريق السواحل التونسية.

الداخلية الإيطالية: التونسيون يتصدرون قائمة الهجرة غير النظامية

وكشفت آخر إحصائيات وزارة الداخلية الإيطالية حول توافد المهاجرين غير النظاميين على سواحل البلاد أن التونسيين يحتلون المرتبة الأولي منذ بداية العام إلي حدود تاريخ 29 من جويلية بعد وصول 7170 تونسيا ضمن قوارب الهجرة يليهم المصريون ب 6636 مصريا ثم بنغلاديش ب 5996 شخصا ثم أفغانستان وسوريا والكوت ديفوار.

ووفق الإحصائيات فان عدد المهاجرين غير النظاميين وصل إلي 39 ألف و285 شخصا إلي حدود يوم 29 من جويلية أي في غضون 7 آشهر من العام الحالي مقابل وصول 28 ألف و400 مهاجر على امتداد كامل العام الماضي و13 أف و300 مهاجر في العام 2020.

التحرير:

الهجرة أخذت أبعادا جديدة، لم تعد هجرة أفراد عاطلين يبحثون عن مورد رزق، إنّما صارت هجرات جماعيّة، تهاجر الأسرة بأكملها (الأمّ والأب والأبناء)، وتهاجر الكفاءات المختصّة التي هي إحدى أهمّ قوى البناء في المجتمع. ولئن كانت الهجرة الفرديّة ظاهرة طبيعيّة، فإنّ الهجرات الجماعيّة ظاهرة مرضيّة خطيرة، تكشف ضعف المجتمع وتفكّكه، فإذا هاجرت الأسر فإنّ ذلك يعني أنّ العلاقات في المجتمع صارت إلى انحلال وتفكك فما عادت الأسر تجد مبرّرا لبقائها في تونس،فمن سيبقى في تونس؟ فالجميع يريد أن يُهاجر بحثا عن حياة أفضل، وأمّا هجرة الكفاءات، فمن سيبني البلاد؟ من سيُشيّد من سيؤسّس؟ لا حد فالجميع يُفكّر في المغادرة.

والخلاصة أنّ هذه الهجرات تكشف:

- أنّ النّظام الحالي لم يعد صالحا للرّبط بين الأفراد ربطا دائميّا محكما، لم تعُد العلاقات فيه قويّة تؤسّس مجتمعا قويّا. فكان من الطّبيعيّ أن يحدُث هذا التّفكّك.

- النّظام الحالي نظام وضعه المستعمر ويسهر على تطبيقه العلمانيّون، وهم مصرّون على تطبيقه، ويُقابل النّاس إصرارهم هذا، بإصرارهم على الهجرة وترك البلد. وفي هذا دليل قويّ على أنّ النّاس في تونس يرفضون النّظام والقائمين عليه كلّهم (رئيسا ومعارضة) رفضا قطعيّا ولا يرون لأنفسهم عيشا في هذا النّظام. وهذا لعمري أقوى دلالة من مقاطعة الانتخابات والاستفتاء الأخير. وهو الجواب الحاسم، يكفي أن نعلم أنّ يوم الاستفتاء (25/07/2022) كان يوم مغادرة لأرض تونس، يسأل الإعلاميّون والمراقبون عن الصفوف أمام مكاتب الاستفتاء أين هي؟ وقالوا إنّ النّاس يومها قاطعوا الاستفتاء، ونقول: يومها يوم الاستفتاء كان الشّباب في عرض البحر، يبحث عن غيركم، عن مكان يطيب فيه العيش بعيدا عنكم جميعا مستفتين ومقاطعين للاستفتاء. لم يكن الشّباب مقاطعين فقط للاستفتاء بل كانوا مقاطعين لهذا النّظام الدّيمقراطي الرأسمالي المفروض عليهم فرضا كانوا معرضين عن هذه الدّولة "الحديثة" التي يزعمون أنّهم أسّسوها.

اتّحاد الشّغل يطلب حصّته من الغنيمة
مرصد رقابة: يقول "اتحاد الشغل يهرسل المؤسسات العمومية من أجل دعم مالي"

أصدر مرصد رقابة، الأربعاء 3 أوت 2022، بلاغًا أكد فيه أنّ "الاتحاد العام التونسي للشغل يمارس الهرسلة تجاه المؤسسات العمومية للحصول على المال العام" وفقه.

وأوضح المرصد، أنه "بالاعتماد على شهادات ومؤيدات تبيّن له قيام قيادة الاتحاد خلال السنوات الماضية بالضغط على عديد المنشآت العمومية وهرسلتها للحصول منها على دعم مالي وامتيازات عينية بطرق مختلفة، وأنّ عدم استجابة مسؤولي تلك المنشآت للطلبات كانت تعني تعريض المنشأة لخطر الهزات الاجتماعية والإضرابات وتعريض النفس لسخط الاتحاد المتنفذ (خاصة بالنسبة للمسؤولين الذين لديهم ملفات ومشاكل)" وفق بلاغه.

وأبرز مرصد رقابة أنّ "إجبار المؤسسات العمومية على الدفع لجريدة الشعب التابعة للاتحاد، هي من بين طرق الهرسلة والابتزاز المعتمدة، خاصة تحت إشراف سامي الطاهري الأمين العام المساعد المكلف بالإعلام والناطق الرسمي باسم المنظمة ومدير الجريدة".

وأورد المرصد بعض المراسلات الرسمية التي فيها "مقترحات للمنشآت باقتطاع اشتراكات واشتراكات شرفية وصفحات إشهارية ومساهمات لإحياء عيد العمال.. وغيرها، الموجهة إلى منشأة واحدة هي ديوان المياه المعدنية والاستشفاء بالمياه من طرف سامي الطاهري في ظرف سنتين فقط:

- مراسلة للمطالبة بتجديد اشتراك ديوان المياه المعدنية والاستشفاء بالمياه بجريدة الشعب لسنة 2019 بتاريخ 23 جانفي 2019.

- اقتراح إصدار ملحق إشهاري خاص بتاريخ 19 ديسمبر 2019 وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى التاسعة لثورة 14 جانفي 2011 والذكرى 74 لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك في إطار تهنئة الشغالين بعيدهم عبر صفحات جريدتهم "الشعب".

- اقتراح تجديد اشتراك ديوان المياه المعدنية والاستشفاء بالمياه بجريدة الشعب لسنة 2021 بتاريخ 21 ديسمبر 2020.

- اقتراح المساهمة في الاحتفال بعيد الشغل العالمي لسنة 2021 بتاريخ 1 أفريل 2021.

وشدّد المرصد على أنّ المتصفّح "سيفهم مستقبلًا كلما وجد إعلانًا أو ملحقًا إشهاريًا من منشأة عمومية على صفحات جريدة الشعب، الآلية التي حصل بها ذلك الإعلان وطبيعة المراسلات التي وجهت إلى رئيس تلك المؤسسة لدفعه للقيام بذلك"، داعيًا إلى العودة إلى الأعداد السابقة من جريدة الشعب، "للتثبت في صفحات الإعلانات والملاحق الإشهارية، ومعرفة حجم التمعش من المال العام وخارطة الابتزاز".

واعتبر مرصد رقابة أنّ "المشكل الأكبر هو أن (جريدة الشعب) شركة خاضعة للقانون التجاري وهي لا تدخل ضمن تصنيف الجمعيات ذات الهدف غير الربحي. وهو ما يطرح إشكاليات كبرى في علاقة بالدعم العام" وفق تأكيده.

التّحرير:

تعليقا على هذا الخبر نقول إنّ الاتّحاد لا يُهرسل المؤسّسات العموميّة، بل هو يقوم بدوره الطّبيعيّ الذي وضع من أجله منذ أوّل يوم، فما طبيعة دور اتّحاد الشّغل؟

- ظهرت النّقابات العمّاليّة في أوّل أمرها من أجل تحسين وضع العمّال، هكذا هو الهدف المعلن ولكنّ الحقيقة أنّ النّقابات العمّاليّة في كلّ العالم ومنها اتّحاد الشّغل في تونس، وجدت لإنقاذ النّظام الرأسمالي من غضب العمّال، ووجد من أجل إطفاء ثورات العمّال. ولم يشذّ اتّحاد الشّغل في تونس عن هذه القاعدة، فهو يقوم بدور ممتصّ الصّدمات ودوره تنفيس الغضب الشّعبي وتفريغه حتّى لا تسقط المنظومة وهذا ما قام به الاتّحاد زمن بورقيبة وبن علي، وكانت الحاجة إليه أشدّ بعد 2011، الحاجة إليه ليجذب الثّائرين إلى صفّه، ويركب موجة الثّورة حتّى يقتلها ببعض المطالب والإصلاحات التي لا تحقّق للنّاس شيئا غير الأماني والأوهام وآمال زائفة بتحسّن الأوضاع، فنظرة شريعة على العشريّة الأخيرة ترينا أنّ الاتّحاد ساهم مساهمة فعّالة في المحافظة على النّظام، ومنع من إسقاطه بجعل الثّورة مطالب جزئيّة قطاعيّة مشتّتة متناثرة، وجعل النّاس يمارسون أساليب نضاليّة رخيصة (الإضراب والإضراب العامّ) لا مفعول لها إلّا تأجيل الأزمة وتفتيت الغضب وصولا إلى تيئيس النّاس وجعلهم يرضون بالفتات المقدّم لهم.

- ولهذا كان من الطّبيعي أن يرى جماعة الاتّحاد أنفسهم أصحاب فضل على النّظام والدّولة ومؤسّساتهما، ولم يفعل الاتّحاد غير المطالبة بحصّته من الغنيمة، فماذا يستغرب جماعة "مرصد رقابة"؟؟

أ. محمد زروق

الحكومة تعتزم رفع أسعار المحروقات للمرة الرابعة خلال العام الحالي

إفقارٌ للناس وظلم مبين

تستعد حكومة نجلاء بودن لإجراء تحريك رابع لأسعار المحروقات منذ بداية العام الحالي لتشمل أربع منتجات بترولية، بغرض سد اختلال الميزان الطاقي الآخذ في التدهور إثر اندلاع الحرب الروسية -الأوكرانية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. «وفق قول الحكومة» ومن المنتظر أن ترفع الحكومة التونسية أسعار منتجات البنزين الخالي من الرصاص والغازوال العادي والغازوال من دون كبريت، والبنزين الخالي من الرصاص «الممتاز»، والغازوال الخالي من الكبريت «الممتاز»، من دون المساس بقوارير الغاز الطبيعي المدعمة.

وقالت وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم نائلة القنجي إن «الظرف الطاقي الراهن في تونس يقتضي إجراء تعديل طفيف على أسعار المحروقات»، وأكدت أن الحل على المدى القصير جداً يستوجب القيام بتعديل في أسعار المحروقات، وبالتوازي اتخاذ إجراءات مرافقة لفائدة الفئات محدودة الدخل، مشددة في الوقت ذاته على عدم رفع الدعم عن المحروقات.

ولم تفصح الوزيرة عن موعد تحريك الأسعار أو تقديم تفاصيل أكثر عن الأسعار المزمع اعتمادها، ملمحة إلى أن التعديل سيكون قريباً.

التعديل الرابع

ومنذ بداية العام الحالي وإلى الآن رفعت تونس أسعار المحروقات في ثلاث مناسبات، كانت الأولى في الأول من فيفري، والثانية في الأول من مارس، أما الثالثة فكانت في الـ 14 من أفريل، وفي كل مرة تتم الزيادة ما بين 50 و100 مليم.

ويأتي تصريح وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم في إطار تحضير الرأي العام التونسي لاستعداد الحكومة إقرار زيادة رابعة لأسعار المواد البترولية بعد توقف دام ثلاثة أشهر.

ومع كل زيادة في أسعار المحروقات تؤكد وزارة الصناعة والتجارة عبر بيانتهما الرسمية أنه «في ظل تواصل الأزمة العالمية الحالية وما تشهده أسواق الطاقة من اضطرابات وأخطار تتعلق بتقلص الإمدادات وارتفاع كلفة المواد البترولية، وسعياً إلى تأمين تزويد السوق المحلية بصفة منتظمة، تقرر تعديل أسعار بعض المواد البترولية».

الزيادة في الأسعار دائما لأسباب خارجية

ويذكر أن الحرب التي شنها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على أوكرانيا ساهمت في رفع أسعار الوقود عالميا بالإضافة إلى رفع معدلات التضخم عالميا. وفي الحقيقة فإنّ هذه الزيادة في الأسعار هي النتيجة الطبيعية لتطبيق الحكومة التونسية النظامَ الرأسمالي؛ لأن النظام الرأسمالي يفترض خوصصة المنافع العامة مثل المعادن والوقود. علاوة على ذلك وبما أن الضرائب هي أكبر عنصر دخل في النظام الرأسمالي، فإن الزيادة في أسعار النفط تعني زيادة في الإيرادات الضريبية. وأيضا تطبيقا لأوامر صندق النقد الدولي.

وعليه, نقول إنّ حكام تونس يتصرفون وكأنهم لا يعلمون أن الشريعة الإسلامية قد نظمت شؤون الطاقة، فهم قد أداروا ظهورهم لأحكام الشريعة واتخذوا أنظمة المستعمرين قبلة لهم، وانغمسوا في سن قوانين ظالمة فاسدة لإرضاء صندوق النقد الدولي. لذا فإن المطلوب شرعا من الدولة هو أن تستخرج هذه الطاقة وتوزعها على الناس (رعاياها) مجانّا، أو تبيعهم إياها بسعر التكلفة، كما أن لها أن توزع عليهم نقوداً من أرباح الملكيات العامة، تسير في كل ذلك بما ترى فيه الخير والمصلحة للرعيّة.

أحكام الطاقة في النظام الاقتصادي الإسلامي

إنّ الطاقة من الملكية العامة للأمة، قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ؛ فِي الْمَاءِ وَالْكَلَإِ وَالنَّارِ، وَثَمَنُهُ حَرَامٌ». رواه ابن ماجه. وكلمة «النّار» تشمل كل أنواع الطاقة المذكورة أعلاه. فالدولة مطلوب منها شرعا أن تستخرج هذه الطاقة وتوزعها على الناس (رعاياها) مجانّا، أو تبيعهم إياها بسعر التكلفة، كما أن لها أن توزع عليهم نقوداً من أرباح الملكيات العامة، تسير في كل ذلك بما ترى فيه الخير والمصلحة للرعيّة. وكذلك يحق للدولة أن تحمي شيئا من أعيان الملكية العامة من أجل حاجات أخرى ضرورية في الدولة؛ والتي ينتقل وجوب الإنفاق عليها على المسلمين، عند عدم وجود مال في بيت المال.

وعليه فإن جميع أنواع الطاقة من بترول أو غاز أو كهرباء أو غيرها مما يستعمل كوقود في البيوت أو المصانع أو المحركات والآلات، لا يحق للدولة شرعا أن تعطيه للأفراد أو المؤسسات والشركات، حتى لو كان هؤلاء من أهل البلد، فكيف إذا كانوا من الأجانب الكفار المستعمرين؟!

الزيادة في أسعار المحروقات: إفقارٌ للناس وظلم مبين

وعلى الرغم من تبريرات الحكومة فإن كل تحريك في أسعار المواد البترولية يتبعه رفض شعبي واسع من المواطنين، خصوصاً أصحاب السيارات والشاحنات التجارية وأصحاب المصانع الذين يرون في التعديل تأثيرات في قدرتهم الشرائية، لما سيتبعها من ترفيعات في أسعار العديد من المنتجات المرتبطة بالمحروقات. ويتذمر المستثمرون والصناعيون من تحريك أسعار المحروقات الذي سيؤثر في قدرتهم التنافسية ويضعفها في الأسواق الخارجية والتصدير.

إنّ أنواع الظلم والإرهاق التي تسلّط على الناس ليس سببها فقط فساد الحكام، بل أيضا فساد النظام الذي المطبق في بلدنا وفي بقية بلاد المسلمين, هي أنظمة رأسمالية علمانية تفصل أحكام رب العالمين عن الدولة وعن الحياة كلها، هي أنظمة كفر يسنها البشر حسب أهوائهم وشهواتهم، ولذلك هي تؤدي إلى الشقاء والحرمان.

وإننا نذكر الحكام بقول رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ». رواه مسلم.

ونذكّر أهل تونس الخضراء بقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾. [طه: 124-123].

ولذلك علينا أن نعمل لتغيير حياتنا بإقامة الخلافة الراشدة واتباع الهدى الذي أتانا من الله بتطبيق أنظمة الإسلام، ففيها السعادة والنصر ورضوان الله في الدنيا والآخرة.

أحمد بنفتيته

الجزائر تعلن بدء العمل في أكبر منجم حديد في العالم..

بأياد أجنبية..

أعلنت الجزائر، السبت 30 جويلية، بدء العمل في منجم للحديد تعده «الأكبر في العالم» بولاية تندوف بأقصى جنوب غربي البلاد.

وذكرت وزارة الطاقة، في بيان عبر حسابها على فيسبوك، أن «منجم غار جبيلات يحتوي على احتياطات تقدر بـ3 مليارات طن، وسهلة الاستغلال كونها مكامن سطحية، ما سيسمح بتلبية الطلب الداخلي وتصدير الفائض»، وفق البيان.

وأوضح أن المنجم «سيمر بعدة مراحل للتطوير ممتدة من عام 2022 حتى 2040».

وأضاف، أن «المرحلة الأولى التي تمتد من عام 2022 إلى 2025، سيجري خلالها استخراج ما بين 2 إلى 3 مليون طن من خام الحديد ونقله براً إلى ولاية بشار، في انتظار إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين بشار والمنجم».

وأردف أنه «اعتباراً من عام 2026، سيكون خط سكة الحديد جاهزاً ما سيسمح باستغلال المنجم بطاقة كبرى لاستخراج ما بين 40 إلى 50 مليون طن سنوياً».

واستحوذت 3 شركات صينية على مشروع استخراج خام الحديد من منجم غار جبيلات، باستثمار أولي بملياري دولار.

هو ليس بالحدث الاستثنائي المعزول, فكم من منجم للمعادن الثمينة يجري تفويت استغلالها لشركات أجنبية لتجني هذه الشركات المال ويجني أهل البلاد الفقر وضياع الثروة. وليس في الجزائر فقط, بل في جميع بلاد المسلمين المسيطر عليها بحدود سايكس بيكو وبحراس عملاء أوفياء لحكم الرأسمالية التي أفقرت شعوب المسلمين وسلّمت ثرواتهم لعواصم الدول الغربية الاستعمارية.

ففي الظرف الراهن وما يشهده العالم من صراعات على النفوذ والاستحواذ على مقدرات المسلمين في دويلات التبعية الاستعمارية, يمكننا استنتاج أن مساعي الصين في دول شمال افريقيا حتى الآن يغلب عليها النفوذ الاقتصادي أكثر من تحقيق النفوذ السياسي، والتقارب الاقتصادي الجزائري معها هو لإزعاج أمريكا، والجزائر تعمل على تعزيز علاقاتها الاقتصادية بالصين حتى تخفف من وطأة الضغوط الأمريكية الحاصلة حولها في شمال إفريقيا.

أما حكم الإسلام العظيم الذي يقصيه حكام الجزائر كباقي حكام المسلمين جميعا, فإنه جعل المعادن العد التي لا تنقطع وهي الكثيرة غير محددة المقدار، من الملكية العامة، فهي ملك للمسلمين جميعا ولا يجوز لأفراد المسلمين تملكها ناهيك أن يكون المالك مستعمرا أجنبيا. روى الترمذي عن أبيض بن حمال «أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى النبي r فاسْتَقْطَعَهُ الْمِلْحَ الَّذِي بِمَأْرِبَ فَقَطَعَهُ لَهُ فَلَمَّا أَنْ وَلَّى قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ يا رسول اللّه؟ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ» والماء العد هو الذي لا ينقطع. ولذلك فإن رجوع الرسول r عنه يعتبر علة لعدم ملكية الفرد له. وهذا الحكم على المعادن التي لا تنقطع يشمل المعادن كلها سواء المعادن الظاهرة التي يوصل إليها من غير مؤونة، ينتابها النّاس ينتفعون بها، كالملح، والكحل، والياقوت، وما شابهها، أم كان من المعادن الباطنة، التي لا يوصل إليها إلاّ بالعمل والمؤونة، كمعادن الذهب، والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص، وما شاكلها. وسواء أكانت جامدة كالبلور أم سائلة كالنفط، فإنها كلها معادن تدخل تحت الحديث. لذلك لا يجوز للدولة أن تملّكها لأفراد، أو شركات، ولا أن تسمح لأفراد، أو شركات، باستخراجها لحسابهم، بل يجب عليها أن تقوم بنفسها باستخراج هذه المعادن، نيابة عن المسلمين، ورعاية لشؤونهم، ويكون جميع ما تستخرجه منها مملوكاً ملكية عامة لجميع أفراد الرعيّة.

هذا هو حكم الإسلام في الثروة المعدنية التي يبددها حكام اليوم، أما كيفية الانتفاع بمداخليها فإن أفراد الرعية هم المالكون لها حقيقة ولوارداتها، وعليه فهي ينفق منها على كل ما يتعلق بالملكية العامة للمسلمين وقد توزع عليهم أعيان هذه الملكيات من غير ثمن كأن يوزع النفط والغاز على الناس في منازلهم من غير ثمن، وقد تباع لهم بسعر التكلفة أو سعر السوق بحسب ما تقتضيه المصلحة وقد يوزع عليهم نقدا من أرباحها.

وإن تطبيق هذا الحكم كفيل بأن يسد حاجة أهل الجزائر من معدن الحديد ويضع للجزائر قاعدة تصنيع صلبة في عديد القطاعات الحيوية ويمنع هذه الثروة الثمينة من أن تكون حكرا في يد الشركات أو الحكام وحاشيتهم. فكيف لو طبق الإسلام كاملا شاملا في حياتنا طلبا لرضوان الله واستجابة لأمره؟ قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾.

أسعد منصور

ليبيا تعاني من تداعيات التدخل الدولي، فما الحل؟

الخبر:

عقد مجلس الأمن الدولي في مقره بنيويورك يوم 2022/7/25 جلسة تناقش آخر المستجدات في الأزمة الليبية، فألقى السفير الليبي لدى الأمم المتحدة طاهر السني كلمة أمام المجلس قال فيها «يعاني اقتصاد ليبيا حاليا من تداعيات التدخل الدولي وعدم التوصل إلى حلول سياسية شاملة.. ومحاولات وضع حلول تلفيقية وغير واقعية.. إن الحل يكمن ببساطة في دعم إرادة الليبيين في قيام دولة مستقرة وفي دستور يحدد نظامها السياسي والاقتصادي وإدارة موارد البلاد وتوزيعها بما يحافظ على هيبة الدولة وسيادتها».

التعليق:

إن السفير الليبي يؤكد المؤكد، فالتدخل الدولي ظاهر ظهور الشمس في رابعة النهار. فهذا الاجتماع الأممي في مجلس الأمن يدل دلالة قاطعة على التدخل الدولي في ليبيا! وإلا فلو لم يكن ذلك لرَفض السفير وأهل ليبيا هذا الاجتماع واعتبروه تدخلا في شؤون بلادهم.

فمثلا، لا أحد يعقد اجتماعا لدراسة أوضاع التمييز العنصري والانقسام في أمريكا، ولا أحد يدعو لعقد مثل هذا الاجتماع في مجلس الأمن للضغط على الحكومة الأمريكية لتوقف أعمال العنف ضد الفئات البشرية الأخرى. ولا أحد يدعو لعقد الاجتماع لوقف المجزرة في أمريكا حيث يقتل سنويا نحو 40 ألفا في هجمات من أشخاص في الداخل على المارة أو على مدرسة أو متجر أو كنيسة أو غير ذلك من الأماكن التي يوجد فيها الناس وأكثرها لأسباب عنصرية، حيث إن جماعات الإنجلو سكسون البروتستانية تخشى انقراضها وسيادة الأعراق الأخرى حيث انخفضت نسبتها إلى 40٪ ولهذا تتعدى على المجموعات البشرية التي تعيش في البلاد حقدا عليها ورفضا لوجودها والعمل على التقليل من أعدادها وجعلها تعيش تحت تحكمها. وكذلك الحال بالنسبة للدول الغربية الأخرى.

فلو كان السفير الليبي حصيفا وشجاعا لقام ورفض هذا الاجتماع وقاطعه ولخاطب المجتمعين أعضاء مجلس الأمن الدولي دائمي العضوية: إنكم تتدخلون في شؤون بلادنا ولا يحق لكم ذلك، ولقال بكل شجاعة أنتم السبب في مشاكل ليبيا وانصرف، فلا يكتفي بالقول «يعاني اقتصاد ليبيا حاليا من تداعيات التدخل الدولي وعدم التوصل إلى حلول سياسية شاملة ومحاولات وضع حلول تلفيقية وغير واقعية».

إن هذه الدول لا تريد حلا جذريا وصحيحا لليبيا أو لغيرها من بلاد المسلمين، وتضع حلولا تلفيقية حتى تتمكن من بسط نفوذها، فهي تتصارع فيما بينها، وهذه الحلول تتبادلها أمريكا وبريطانيا. فاتفاقية الصخيرات عام 2015 وضعتها بريطانيا، ومن ثم جاءت أمريكا لتنسفها عن طريق تدخل الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز التي كانت تعمل مبعوثا للأمم المتحدة بالإنابة فعقدت اجتماع جنيف عام 2021 وأمنت انتخاب الدبيبة كعميل أمريكي ليكون رئيس وزراء ويشكل حكومة لتنسف اتفاق الصخيرات.

فالسفير الليبي يقول بكل صراحة «إن الحل للأزمة في ليبيا لن يأتي إلا من خلال وقف التدخل الخارجي في شؤوننا من قبل عدة دول، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشمل الجميع دون إقصاء وتضمن الحد الأدنى من التوافق الوطني»، هذا القول هو نصف الحقيقة. إذ إن وقف التدخل الخارجي لا يتحقق بالقول، بل يجب أن يلحقه الفعل بالوقوف في وجه هذه الدول ومنعها من التدخل على كافة الأوجه والأشكال. فترفض حلولهم واجتماعاتهم وزيارات وفودهم وتحرك سفرائهم واتصالاتهم بل وجودهم على أرض ليبيا، وتحارب من يتصل بهم وتفضحهم من القوى السياسية المحلية.

وأضاف قائلا «رغم علمنا بأن هناك قوى دولية بعينها تخشى فكرة إجراء الانتخابات في ليبيا بسبب عدم ضمان نتائجها مما لا يخدم مصالحها الضيقة». فالقوى الدولية وإن لم يسمها هي أمريكا وأوروبا، وعلى الأخص بريطانيا صاحبة النفوذ منذ دخولها ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية فأقامت فيها نظاما ملكيا تابعا لها ومن ثم استبدلت به نظاما جمهوريا على رأسه القذافي تابعا لها حتى ثار عليه أهل ليبيا عام 2011. فقامت هذه القوى الغربية باسم الناتو وتدخلت في ليبيا لمنع سقوط النظام التابع لها ولمنع عودة ليبيا إلى وضعها الأصلي بوصفه بلداً خالصاً للمسلمين يحيون فيه دينهم.

إن إجراء الانتخابات أية انتخابات ليس حلا، لأن الوسط السياسي ليس نظيفا، بل يعج بالعملاء، فيجب أولا إيجاد قيادة سياسية مخلصة والعمل على إيصالها إلى سدة الحكم. ويجب أن تجري الانتخابات في ظل نظام يكون فيه السلطان للمسلمين وتكون السيادة للإسلام، وإلا ستكون انتخابات فاشلة لدولة فاشلة أو دولة عميلة على شاكلة دول المنطقة.

وقول السفير «إن الحل يكمن ببساطة في دعم إرادة الليبيين في قيام دولة مستقرة وفي دستور يحدد نظامها السياسي والاقتصادي وإدارة موارد البلاد وتوزيعها بما يحافظ على هيبة الدولة وسيادتها».

فهو يطالب بأن تكون ليبيا دولة مستقرة، أي دولة منفصلة بذاتها! فهذا قول فيه مغالطة كبيرة، فليبيا يجب أن تكون جزءا من دولة مستقرة لجميع المسلمين، أو أن تكون نقطة ارتكاز لمثل هذه الدولة وهي دولة الخلافة التي تجمع المسلمين كافة، وليس دولة منفصلة أو مستقلة كما يطلق على مثل هذه الدول وهي في الأساس تابعة لدولة استعمارية كدول المنطقة كلها. والدستور الذي يجب وضعه ليس كما تعمل الدول الغربية الاستعمارية على صياغته وفرضه على أهل ليبيا، دستورا مستمدا من دساتيرهم العلمانية والديمقراطية. بل يجب أن يكون دستورا مستمدا من الكتاب والسنة فقط لا غير. فعندئذ يتحقق الحل الجذري لليبيا وتزول الحلول التلفيقية الاستعمارية.

فعندما كانت ليبيا جزءا من دولة الخلافة قبل دخول المستعمرين لها كانت قوية وهزم جيشها، جيش ولاية طرابلس الغرب في دولة الخلافة العثمانية، الأسطول الأمريكي بين عامي 1801 و1805 عندما رفضت أمريكا دفع أجرة المرور من مياه المنطقة فبعد الهزيمة أجبرتها دولة الخلافة على دفع مبالغ مضاعفة وقد أسرت البحرية الإسلامية في مدينة طرابلس الفرقاطة الأمريكية فيلادلفيا وعلى متنها نحو 308 بحارة أمريكيين وقائدها الكابتن بينريدج صديق الرئيس الأمريكي الثالث جيفرسون. ودخلت مرارة الهزيمة في معركة طرابلس في النشيد العسكري للبحرية الأمريكية. وكذلك هزمتها في معركة درنة وفرضت ولاية طرابلس - دولة الخلافة، على أمريكا دفع 3 ملايين دولار ذهبي وضريبة سنوية قدرها 20 ألف دولار حتى سنة 1812.

هذا نموذج من نماذج العزة الكثيرة التي تزخر بها الأمة الإسلامية، فلا تكون إلا في ظلال دولة الخلافة، فعلى السفير الليبي وعلى السياسيين في ليبيا وعلى أهلها المسلمين أن يبتغوا العزة عند الله في ظل هذه الدولة الراشدة على منهاج النبوة، لا عند الكافرين المستعمرين المتكالبين على ثروات ليبيا.

محمد عبد الله

مقتل الجندي المغربي في الكونغو

لماذا تسفك دماء المسلمين في صراعات لا تخدم إلا الاستعمار؟

الخبر:

أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة المغربية عن مقتل أحد جنودها وإصابة آخرين في المنتشرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد تعرضهم لإطلاق نار.

وقالت القيادة في بيان لها إن "الجندي توفي متأثرا بالجراح الناجمة عن إطلاق النار خلال هجمات لمتمردين على عدد من المواقع التي تنتشر فيها تجريدة القوات المسلحة الملكية، مستغلين مظاهرة عنيفة للسكان المحليين ضد تواجد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو)، وذلك يومي 25 و26 جويلية".

وأضافت أن "هذه الهجمات تسببت أيضا في إصابة 20 جنديا يعملون في صفوف تجريدة القوات المسلحة الملكية على مستوى موقع نياميليما بجروح طفيفة، والذين تم التكفل بهم على الفور".

التعليق:

يحتل المغرب المرتبة الـ13 من بين الدول المساهمة بالقوات العسكرية وعناصر الشرطة، بما مجموعه 1.610 من العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين بمختلف عمليات الأمم المتحدة، وينتشرون في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان.

وكان جنديان مغربيان ينتميان إلى تجريدة القوات المسلحة الملكية العاملة ضمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوسكا)، قد لقيا مصرعهما غرقاً في 2022/06/12، وفي عام 2017، قُتل 7 جنود مغاربة من قوات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في كمائن مختلفة نصبتها مليشيات أنتي بالاكا. وفي 2015/01/27، أعلنت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن وفاة ثلاثة عناصر من القبعات الزرق المغاربة في حادث سير.

والسؤال: ماذا يفعل الجنود المغاربة على هذه الجبهات؟ لماذا عليهم الانخراط في حروب لا علاقة لهم بها؟ لماذا يجب أن يساق المسلمون للقتل في معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل؟ في معارك المستفيد الحصري والوحيد فيها هو الغرب الكافر المستعمر.

إلى متى سيستمر شلال دماء المسلمين في معارك تخدم أعداءهم؟ أليس الأولى أن ينخرط المسلمون في جبهات القتال التي تدافع عن المسلمين وتحفظ ديارهم وتذب عن أعراضهم، وحتى إذا قتلوا هناك نالوا شرف الشهادة وفازوا بالجنان؟

إن قليلاً من الوعي يكشف أن حكام الضرار لم يكتفوا ببيع بلاد المسلمين وخيراتها للغرب، بل زادوا على ذلك أن جندوا أبناء المسلمين للقتال خدمة لمصالحهم، ورضوا بأن يلقوا بهم وقوداً للصراعات التنافسية بين أجنحة الغرب. يقتل المسلم دفاعا عن أمريكا أو أوروبا، بل وقد يقتل المسلم أخاه المسلم لأن هذا في جناح والآخر في الجناح المقابل.

هذه ليست معاركنا، ولا يوجد مبرر لأن يخدش مسلم هناك فضلا على أن يقتل.

معركتنا الوحيدة هي ضد المستعمر الكافر.

الذهب النعمة التي انقلبت نقمة في السودان

غادة عبد الجبار - السودان

الخبر:

تقرير لقناة سي إن إن، أعدته الصحفية نعمة الباقر حول نهب روسيا للذهب في السودان، أثار ضجة واسعة في أوساط أهل السودان الذين يعانون الفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد فيه لأقل من 700 دولار في السنة، بينما تحدث التقرير عن ذهب خارج السيطرة الحكومية وخارج التقارير الرسمية يهرب بفاقد لخزينة السودان يقدر بـ13 مليار دولار سنوياً، وأكد التقرير أنه يبلغ الـ230 طنا من الذهب سنويا.

التعليق:

يعلم الناس منذ القدم بكمية الذهب الكبيرة لدرجة أنهم سموا منطقة في غرب السودان بمنطقة شنغلي طوباية، وتعني عند أهلها (تلقى لي دهباية) أي إذا رفعت أي طوبة ستجد ذهباً، فالسودان يحتل المرتبة الثالثة أفريقياً من حيث إنتاج الذهب، بعد دولتي جنوب أفريقيا وغانا عام 2017، ومن المتوقع أن يبلغ المرتبة الأولى، وقد اتجه السودان للذهب بعد فقدان ثلاثة أرباع موارده النفطية جرّاء انفصال دويلة جنوب السودان، والتي كانت تساهم بنسبة 70٪ من إيرادات خزينة الدولة، ليصبح الذهب المورد الرئيس للإيرادات العامة والنقد الأجنبي في البلاد، حيث ازدهرت خلال العقد الماضي عمليات التنقيب العشوائي عنه وفي أماكن متفرقة، وبحسب تصريحات الحكومة فإن الذهب يتوفر في جميع ولايات البلاد.

ولكن هذا الذهب أوقع حروباً ونزاعات، خاصة في غرب السودان، وما زال نزاع بني حسين والرزيقات على جبل عامر المليء بالذهب والذي سفكت عليه أرواح المئات بسبب حكومة البشير التي دفعت بالرزيقات (الجنجويد) دفعا لتحجيم سلطة بني حسين على جبل عامر، أما في أنحاء أخرى فتقع اشتباكات من نوع آخر بين المعدّنين الذين يستخرجون تراخيص، حيث تجابههم عقبات عديدة في الحصول على الذهب، وغالبا تحدث الاحتكاكات التي تقع بينهم وبين المعدنين الآخرين بسبب تعامل الحكومة العشوائي. فلا مرحبا بمنح التصاديق؛ إذ تمنح الحكومة الشركات مناطق للتعدين يعمل بها معدنون تقليديون، أو تعطيهم حق التنقيب في أراض تعود ملكيتها إلى الناس وهذا جعل النزاعات تصل حد الاشتباكات بين المعدنين والشركات التي تدخل مناطقهم باتفاق مع الحكومة.

ولعدم توفر أي ثقه في الحكومة في جانب شراء ذهب المعدنين زادت عمليات التهريب نتيجة لاحتكار التصدير الذي مارسته الحكومة رغم أنها تعلن أنها لا تحتكر الذهب، إلا أن ذلك لم يسهم في الحد من ظاهرة التهريب، بسبب وجود عوامل أخرى، منها ندرة النقد الأجنبي في البلاد والفروقات الكبيرة في سعر الدولار بين الأسعار الرسمية والسوق السوداء الموازية، ما دفع بالمنتجين للاستمرار في عمليات التهريب، فضلاً عن صعوبة مراقبة هذه العمليات في بلاد السودان الواسعة، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على حصر ما ينتجه المعدنون التقليديون بشكل دقيق. وكانت الحكومة البائدة تشتري الذهب من المنتجين بسعر الدولار الرسمي البالغ 47 جنيهاً، بينما يبلغ سعره في السوق السوداء 65 جنيهاً، وهذا الفرق الكبير دفع بالمنتجين إلى تجنب التصدير عبر القنوات الرسمية والحكومية واستبدال قنوات التهريب بها.

هكذا تحولت نعمة الذهب إلى نقمة يستفيد منها من تمنحه الحكومة عطاء من لا يملك لمن لا يستحق، والناس تعاني شظف العيش والضنك، فالذهب من الملكيات العامة التي أوجب الشرع اشتراك الناس بالانتفاع بها، جعلته الحكومة نهبا للشركات الأجنبية نتيجة للسياسات الرأسمالية المتبعة في السودان.

إن المعادن التي لا تنقطع، أي التي تتوفر بشكل لا ينفد، قد جعل الإسلام ملكيتها عامة. فالمعادن العِد التي لا تنقطع كالحديد والنحاس والفوسفات واليورانيوم وغيرها كلها من الثروات التي لا يجوز أن تكون مملوكة للأفراد ولا للشركات، بل تقوم الدولة باستخراجها، وتوزيع ريعها على الجميع إما نقدا أو في شكل خدمات حتى ولو لم يكن أحدنا معدّنا بحقه الأصيل فيها. ولن يتحقق هذا العدل إلا في دولة الرعاية؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

التحول الديمقراطي وإنهاء الانقلاب لن ينهي الأزمة السياسية في السودان

عبد الخالق عبدون

الخبر:

وقع 36 كيانا سودانيا من بينها قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي، وعدد من لجان المقاومة والتنظيمات المدنية والمهنية، على إعلان مشترك، الثلاثاء، لتوحيد قوى الثورة، في خطوة وصفها مراقبون بـ«المفاجئة» في ظل حالة التشظي الحالية.

وأشار بيان صادر عن لجان المقاومة إلى أن الخروج من أزمات البلاد المتفاقمة لن يتم إلا عبر إنهاء الحكم العسكري، مضيفا أن ذلك «هو السبيل الوحيد لإنهاء السيولة الأمنية وحالة اللا دولة، وصنع واجهات قبلية تعمل على خلق مشاكل وصراعات لتوفير مسوغات ومبررات لاستمرار الحكم العسكري»، حسب صياغة البيان. (سكاي نيوز عربية 2022/07/20م).

التعليق:

هذه ليست المرة الأولى التي نسمع فيها كلاماً مثل هذا، فقد أورد موقع الأناضول خبرا جاء فيه: (قالت قوى إعلان الحرية والتغيير في السودان، إن الحل للأزمة السياسية في البلاد يتمثل في «إنهاء الانقلاب»).

وأوردت سودان تريبون في 10 جوان 2022 ما يلي: «طرح ائتلاف الحرية والتغيير، في اجتماع حضرته مسؤولة أمريكية رفيعة والسفير السعودي في الخرطوم، على قادة الجيش إنهاء الانقلاب عبر خارطة طريق واضحة في عملية سياسية تشمل الطرفين فقط»، فهذا القول تُجمع عليه أحزاب المعارضة، وقد وجد من الرواج ما وجد، وكأن إنهاء الانقلاب هو البلسم الشافي والعلاج الناجع الذي يحيي السودان ويخرج به من أزماته الحالية إلى غير رجعة ويعيش الناس في رفاهية وأمان وستُملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، كل ذلك بعد إنهاء هذا الانقلاب حسب زعمهم.

إن قوى الحرية والتغيير وغيرها تحمّل ما يحدث في البلاد من أزمات لحكم للعسكر، لكن المتأمل يرى أن هذه الظروف هي نفسها التي عشناها في فترة حكمهم أي حكم المدنيين برئاسة عبد الله حمدوك في الفترة الانتقالية من 2019 حتى انقلاب البرهان عليهم في أكتوبر 2021م. فقد أوردت الجزيرة نت في 2021/4/11 تقريراً بعنوان: «في ذكرى الثورة السودانية.. لماذا تردت الأوضاع الاقتصادية أكثر؟» ذكر فيه: «السودانيون بعد عزل البشير عن السلطة أملوا في تحسن أوضاعهم الاقتصادية، لم تتبدل أوضاع السودانيين الاقتصادية وهم الذين ثاروا على نظام الرئيس عمر البشير وعزلوه عن السلطة في 11 أفريل 2019، على أمل أن تنصلح أحوالهم بعد أن بلغوا حينها وضعا خانقا بسبب الغلاء والتدهور الاقتصادي المريع. لكن مع حلول الذكرى الثانية للثورة، تبدو الأوضاع أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل الإطاحة بالنظام السابق، فالتضخم وصل أرقاما فلكية جاوزت نسبته في الشهرين الأخيرين 300٪ وانخفضت قيمة الجنيه بنحو 7 أضعاف، كما يأخذ التحرير شبه الكامل لأسعار الخبز والوقود والغاز بالناس كل مأخذ».

ويبرز من جهة أخرى استمرار أزمة النقد الأجنبي في الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي لفترات تتجاوز الـ12 ساعة يوميا في القطاع السكني، بينما يتفاقم حجم التأثيرات على القطاعين الخدمي والصناعي، دون أن تقدم الدولة أية تفسيرات لهذا الوضع الذي يعزوه خبراء لعدم توفر نقد أجنبي يمكن الحكومة من استيراد وقود تشغيل الكهرباء. وأذكر تصريحا لحمدوك قبل سنتين قال فيه: «نحن لينا سنتين متشاكسين حول الرؤية الاقتصادية ولم ننجز شيئا».

أما بالنسبة للانفلات الأمني الذي تدعون زوراً بأنكم ستوقفونه بعد إنهاء حكم العسكر فقد شهدت فترة حكمكم الانتقالية حروباً قبلية طاحنة، قضت على الأخضر واليابس، وفتناً قبلية لا تبقي ولا تذر، فقد أورد موقع عربي 21 في 22 ماي 2020 خبراً تحت عنوان: «تصاعد الصراعات القبلية بالسودان يهدد الفترة الانتقالية» جاء فيه: «شهد السودان خلال الأسابيع الأخيرة تصعيدا في الصراعات بين القبائل، وسقط قتلى وجرحى في معارك بينها في مناطق مختلفة، في خضم فترة انتقالية، وخلال الأسابيع الماضية، قُتل 59 شخصا وجُرح العشرات نتيجة اشتباكات قبلية، وفي السابع من ماي، قُتل ثلاثون شخصا في نزاع بين قبيلة الرزيقات العربية والفلّاتة الأفريقية في ولاية جنوب دارفور في غرب البلاد بسبب سرقة أبقار».

وفي شرق البلاد، شهدت مدينة كسلا في التاسع من الشهر نفسه نزاعا بين أفراد قبيلتَي البني عامر والنوبة، أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص من البني عامر، وبلغ عدد الجرحى والمصابين 79، وأحرقت منازل.

وفي 13 ماي، قتل 26 شخصا وجرح 19 آخرون في اشتباكات على خلفية سرقة أبقار في مدينة كادقلي عاصمة ولاية جنوب كردفان.

وهذا الحال ليس وليد اليوم، بل منذ عشرات السنين والسودان يعيش هذه المشاكل، وإن كانت متفاوتة بعض الشيء، فالرئيس جعفر النميري ثار عليه الشعب سنة 1985 وجاءت من بعده الأحزاب فزادوا الطين بلة، وتعقدت الأمور في عهدهم حتى انقلب عليهم البشير عام 1989م. إذاً المشكلة ليست في إنهاء الانقلاب، فلو انتهى الانقلاب وذهب بلا رجعة فلن يتغير هذا الواقع الأليم، بل سيتفاقم أكثر، لأنه لم يتم التشخيص السليم للواقع، ثم وضع الحلول اللازمة لإنهاء حالة اللادولة.

فالحكم المدني والعسكري كلاهما يصنعان المشاكل والأزمات، وعلاج هذه المشكلات لا يتم إلا بكنس هذا النظام الرأسمالي العلماني الذي جثم على صدر أهل السودان، والذي يطبقه العسكر والمدنيون، وتحكيم نظام رب العالمين الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي هي وعد ربنا سبحانه وبشرى نبينا صلوات ربي وسلامه عليه.

جريدة الراية:

بين مطبل مزغرد مهلل، فرحاً بمرور دستور قيس سعيد ودستور الجمهورية الثالثة، وبين مطبل نافر متذمر، سوءاً لمرور دستور يبني لدكتاتورية جديدة ويحد من الحريات العامة ونتيجة لعملية انقلابية على الحكم؛ بين هذا وذاك، كان المشهد في الشارع التونسي، ليلة 25 جويلية 2022، في ضرب يغلب عليه الانقياد الأعمى والتعصب الأصم لمشروع سياسي مجهول المعالم، يدفعه كره عميق وحقد كبير على طبقة سياسية حكمت العشرية الأخيرة وعاثت فسادا في البلاد والعباد.

إن المتابع لمسار المشهد السياسي اليوم، يعلم أن استفتاء 25 جويلية على الدستور هو أول محطة انتخابية فعلية التزم وتقيد بها الرئيس قيس سعيد تجاه المجتمع الدولي، وكان ذلك ردا على بيان سفراء مجموعة الدول السبع بتونس يوم 10 ديسمبر 2021 والذي طالبوا فيه بتحديد سقف زمني واضح يسمح بعودة سريعة لسير عمل المؤسسات الديمقراطية.

وكان رد قيس سعيد سريعا حيث أعلن بعد ثلاثة أيام فقط من صدور بيان الدول السبع، خارطة طريق تضم استفتاء شعبياً يوم 25 جويلية، ثم انتخابات تشريعية يوم 17 ديسمبر 2022.

زد على ذلك ما انكشف من محاولة للتضخيم والترفيع في نسبة المشاركين في الاستفتاء من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. حتى إن قيس سعيد وفي أول إطلالة له ليلة الاستفتاء وبعد خروج النتائج الأولية صرح أن أولى أولوياته الآن هو قانون انتخابي جديد يمهد للانتخابات التشريعية القادمة، في رسالة ضمنية لالتزامه بما تقيد به من قبل.

كل هذا دليل على أن قيس سعيد كان الهدف الرئيسي له من خلال هذا الاستفتاء هو بعث رسالة طمأنة للقائمين في الغرب أنه قادر على ضمان الاستقرار السياسي وأنه هو الأولى والأشد لحراسة مشاريعهم وتنفيذ استراتيجياتهم داخل البلاد. وإن ما يروج له قيس سعيد من جمهورية ثالثة، ومن دستور سيضمن للشعب التونسي كرامة العيش، وفلسفة الحكم القاعدي هو ضرب من الخيال والدجل السياسي. وما أشبه وعوده بوعود من سبقوه بـ"عيد المصادقة على دستور 2014!

فمن أين سيأتي التغيير والاتحاد الأوروبي ما زال يسيطر ويفرض علينا منوال التنمية ويمارس وصايته على البلاد؟! ومن أين سيأتي التغيير وصندوق النقد الدولي يواصل فرض إملاءاته وأوامره وشروطه علينا؟! ومن أين سيأتي التغيير والنظام الرأسمالي العلماني نفسه الذي ذقنا منه الويلات ما زال يتحكم في رقابنا؟!

إن المعركة الحقيقية اليوم في تونس ككل المعارك في البلاد الإسلامية، هي معركة ولاءات وإرضاءات؛ فلا المعارضة برمّ رميمها تعمل على إخراج البلاد مما هي فيه اليوم من أزمات اقتصادية ومالية خانقة ترمي بنا إلى حافة الإفلاس، ولا قيس سعيد بدستوره الجديد يسعى لتحرير البلاد من مستعمر جاثم على صدورنا وينهب ثرواتنا ويتحكم في مقدراتنا.

المعركة الحقيقية بين هذه الطبقة السياسية العلمانية هي معركة كراسي معوجة قوائمها، معركة من يحكم أو بالأحرى من يفوز بمقام موظف لدى المقيم العام داخل البلاد.

اليوم في خضم كل هذا اللغط الإعلامي والعبث والتناكف السياسي لا يمكن لنا إلا أن نصطف وراء مشروع الإسلام ونظام الإسلام.

اليوم يسوّق في الإعلام وعلى لسان من يحكمون البلاد أن التعامل والرضا بأوامر صندوق النقد الدولي هو أمر حتمي، ويسوقون أن تدخل فرنسا وبريطانيا وأمريكا في أمر البلاد هو من باب الانفتاح والتبادل اللوجستي والتعاون الفني! ويسوقون أيضا أن رفع الدعم عن المواد الأساسية وغلق باب الانتداب في الوظيفة العمومية والتقشف وتخفيض كتلة الأجور، هي من باب الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة... والكثير الكثير مما يدّعونه زورا وبهتانا.

هم لا يتجرؤون حتى مجرد التفكير خارج إطار هذا النظام الفاسد، هم لا يتجرؤون حتى بالبحث في معالجات خارج النظام الرأسمالي، فصندوق النقد الدولي ليس هو قدرنا ولا هو أمراً مفروضاً علينا، وما إصلاحاته المزعومة إلا استعمار جديد وليست لها علاقة بالإصلاح البتة.

هذه الطبقة الحاكمة لا تملك إلا أن تقول سمعنا وأطعنا لأوامر الغرب الكافر ومشاريعه الخيالية التي ليس لها حقيقة على أرض الواقع.

إن التخندق اليوم وراء هذه الأحلاف والتكتلات المتناحرة المتشاكسة هو في الحقيقة إطالة لعمر هذا النظام وإطالة لسبب المشاكل التي نعيشها منذ فترة الاستعمار، وإن الاصطفاف في هذه الفترة واجب والتضحية أيضا واجبة، ولكن في مشروع حضاري واضح المعالم يحمل معه معالجات اقتصادية واجتماعية ونقدية و... وأكثر من الأفكار كيفية التطبيق والإنجاز.

كفانا تضحيات من أجل تركيز الاستعمار بوجوهه المختلفة، كفانا ذلاً وتبعية، كفانا تجارب فاشلة.

اليوم الأمة الإسلامية قادرة على تصدر المشهد والموقف السياسي من جديد، وتونس قادرة على أن تكون قاطرة لهذا المشروع العالمي؛ مشروع الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

صراع الأدوات في العراق أسبابه وتداعياته

بقلم: الأستاذ أحمد الطائي- ولاية العراق

دخل الآلاف من أتباع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يوم الأربعاء الموافق 27/7/2022 المنطقة الخضراء شديدة التحصين وسط بغداد مرددين هتافات مؤيدة للصدر ومناهضة لقوى الإطار التنسيقي المدعوم من إيران، بعدها دعا الصدر أنصاره إلى الانسحاب قائلا لهم عبر تغريدته "وصلت رسالتكم أيها الأحبة، فقد أرعبتم الفاسدين، صلوا ركعتين وعودوا إلى منازلكم سالمين"، ثم أعاد الكرة السبت الموافق 30/7 بعد إصرار الطرف الثاني على المضي قدما في تشكيل الحكومة وترشيح محمد شياع السوداني، متجاهلين في ذلك دعوى الصدر في رفضه له رفضا قاطعا.

والمتتبع لمجريات الأحداث الحالية والتصرفات الصدرية تجاه الآخرين من رؤساء الكتل والأحزاب الأخرى وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي أمين عام حزب الدعوة وقائد عملية صولة الفرسان إبان حكمه، تلك العملية التي كانت على وشك إنهاء دور مقتدى الصدر، والقضاء كلياً على سراياه لولا التدخلات الخارجية التي لا يُرد لها طلب...

إن ما يجري لم يكن أحد من قادة الصراع والتهافت والتكالب على المصالح الشخصية، يتصرف ويعمل ويخطط أو يصرح أو حتى يتلفظ ببنت شفة دون أوامر الأسياد من خارج البلاد، ودون إرادة المحتل الأمريكي، فنتائج الانتخابات، وقرار المحكمة الاتحادية بالثلث المعطل، وانسحاب الصدر، وكل هذه الفوضى الحاصلة ليست بعيدة عن تخطيط وإملاءات أمريكا واللاعبين معها، فأحيانا تتفق مصالحهم وأحيانا تختلف، أما الرموز والعناوين العراقية فما هي إلا أدوات تنفذ ما يخطط لها، والطامة الكبرى عندما يكون السيد واحداً تراجعه الرموز ذاتها في أوقات ومواعيد متفاوتة لتحقيق مصالحها الشخصية، فتجرى عليهم الإملاءات المطلوب تنفيذها بدقة متناهية من أجل تحقيق شعار "فرق تسد" القديم، ولا يهم هذا السيد الأجنبي ما يحدث في البلد من دمار وخراب وسفك للدماء، فالمهم عنده هو تحقيق مصالحه.

وسابقا كان اللاعب الأساسي في هذه اللعبة القذرة هو أمريكا ومن يدور في فلكها، واليوم نلاحظ تحرك رجالات ذات ولاءات بريطانية، لتشارك في المشهد العراقي ولكن ليس رغما عن أمريكا بل بضوء أخضر منها، وهذا ينبغي إعداد الخطط المناسبة له، ووضع سيناريو جديد، وتوزيع الأدوار على المنفذين من قاصري العقول، عبيد الأجنبي الكافر الذي جعلهم هذه الأيام سكارى وما هم بسكارى، لا يدرون على من سيقع الاختيار النهائي في إدارة مصالح السيد الأمريكي والسيد الإنجليزي في البلد وبإشراف من المرجع الإيراني الذي بات واضحا من زيارة قاآني قائد فيلق القدس الإيراني وإملاءاته على الإطار ودعوته لضبط النفس، متناغما مع دعوة أمريكا وبريطانيا.

وكما قلنا إن ما قام به مقتدى الصدر من إدخال رجاله إلى المنطقة الخضراء، أحصن وأحكم منطقة في العراق وقاعة البرلمان، وموقف الحكومة والقوات الأمنية تجاه هذا الحدث، هو بإيعاز مدعوم وبتخطيط دقيق من السادة المذكورين آنفا، دون الالتفات إلى ما لا يحمد عقباه، وانعكاساته على الشعب المغلوب على أمره، وإن ما قاله الصدر لرجاله "وصلت رسالتكم أيها الأحبة، فقد أرعبتم الفاسدين"، وإعادة الكرة مرة ثانية بعد ثلاثة أيام، رسالة واضحة لخصومه، الذين باتوا يتخبطون في مواقفهم، فقد دعا المالكي أتباعه لمظاهرات مضادة، وحمل المسؤولية للدولة التي لم تتخذ إجراءات للمحافظة على قدسية البرلمان ومجلس القضاء كما زعم، وتنصل هادي العامري من هذه الدعوة وصرح فيما نقلته الشفق نيوز "إن الدعوة إلى التظاهرات كانت من جهة واحدة وليست من جميع كتل الإطار"، ثم تراجع الجميع ومنهم المالكي ودعا هو وهادي العامري وعمار الحكيم وقيس الخزعلي، إلى الحوار بين الإطار والتيار، وضبط النفس، لإنقاذ البلد، وإبعاده عن إراقة الدماء، كما دعوا المرجعية للتدخل وضبط تصرفات مقتدى الصدر. وفي وجه هذا التناقض في المواقف يبدو موعد تشكيل حكومة جديدة في العراق في حكم المجهول.

أما اللاعب الأساسي وهو المحتل الأمريكي، الذي يمسك بيد حاوية الوقود وباليد الأخرى حاوية الماء، فيصرح قائلا "أمريكا توجه بضبط النفس بالتظاهرات، والتنسيق المستمر مع السفارة الأمريكية، وأنها لا تتدخل بتشكيل الحكومة وإنما تريد عراقا قويا مستقرا"! وهذا محض كذب وافتراء وضحك على الذقون والعمائم، وإلا كيف يمر أكثر من تسعة أشهر على الانتخابات والبلد في فراغ سياسي، والكتل السياسية بين جذب وشد، والشعب غارق في معاناته؟! فإقرار الموازنة متوقف، وشؤون العراق تدار دون موازنة لهذا العام، فقد توقف الإنفاق على مشروعات البنى الأساسية وتعطلت الإصلاحات الاقتصادية وتراجعت الخدمات وقلّت الوظائف بالرغم من العائدات النفطية القياسية بسبب ارتفاع أسعار الخام في السوق العالمية، وكل هذا يصب في مصلحة المحتل الأمريكي المجرم الذي يستحوذ على ثروات البلد، ومع ذلك يصرح متبجحا أنه يريد عراقا قويا مستقرا، فهل هكذا واقع وهكذا فوضى تُنتج قوة واستقرارا؟!

أيها المسلمون: ما أسلفناه هو نموذج حي لمصاب الأمة بعدما ابتعدت عن منهج ربها، فلم يحصل ذلك عندما كان المسلمون متمسكين بدينهم، ولم يتجرأ عليهم أحد من الأعداء، بل كانوا سادة الدنيا بحضارتهم، وكانت جيوش الفتح تصول في بقاع الأرض لإنقاذ البشرية من الذل والقهر والظلام وعبادة العباد، إلى العز والأمان وعبادة رب العباد، فهذه الأمة العظيمة بعقيدتها وحضارتها لا ينبغي لها أن تكون في ذيل الأمم، تستجدي أعداءها الحلول لمشاكلها، لا ينبغي لها الخنوع يقرر مصيرها أعداؤها، لا ينبغي لها ذلك وقد رفعها الله، وجعلها خير الأمم بأمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر وإيمانها بالله، فليست هناك اليوم أمة تستطيع إنقاذ البشرية من إجرام وفساد الرأسمالية إلا أمة الإسلام، وصلاح حال المسلمين لا يكون إلا بالانعتاق من التبعية للغرب الكافر، وتحكيم شرع الله، في دولة عزيزة، وإمام عادل جنة يقاتل من ورائه ويتقى به فيتحقق وعد الله سبحانه بالنصر والتمكين، وبشارة رسوله بخلافة راشدة على منهاج النبوة.

هل حقا هناك تهدئة بين أمريكا والصين؟

بقلم: حسن حمدان

قبل الحديث عن موضوع التهدئة لا بد من دراسة الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين وكيف تنظر أمريكا للصين.

بعد نهاية الحرب الباردة أواخر الثمانينات وانتصار أمريكا وهزيمة الاتحاد السوفيتي ثم تفكّكه مطلع التسعينات من القرن الماضي، راجت مقولات عدّة حول "النظام العالمي الجديد" و"الأحادية القطبية" و"القرن الأمريكي الجديد"، وغيرها من عبارات تؤكّد كون أمريكا الدولة الأولى في قيادة العالم، بوصفها القوّة العظمى الوحيدة من دون منازع. وفي مقابل رواج نزعة التنظير تلك للزعامة الأمريكية المطلقة، ظهرت كتابات تذهب إلى التشكيك في نظام القطب الواحد، وتتحدث عن "عالم متعدد الأقطاب"، محاولة تفنيد المزاعم الأمريكية المهيمنة وإمكانية بقائها على مكانتها في القرن الحادي والعشرين خاصة في ظل الأزمات العالمية والمالية وبروز نظرة تجاه الدولار، والانقسامات الأمريكية الداخلية، وتعارض أدوات الدولة العميقة، فضلا عن تداعيات الخروج من أفغانستان وحرب العراق، ومحاولات بناء قوة أوروبية مستقلة، وتنامي الدور الصيني في الإقليم وقوة الاقتصاد الصيني وتنامي القدرات العسكرية الصينية، كل هذا جعل أمريكا ترسم إستراتيجية معينة لجميع المخاطر المحتملة لوجود مهيمن إقليمي يهدد مكانتها الإقليمية خاصة إذا تحدثنا عن المحيط الهادي وطبيعية الجغرافيا السياسية هناك.

لذا رأت الإستراتيجية الأمريكية احتواء كل المخاطر المحتملة، ونظرت للصين كأحد أهم هذه المخاطر الإستراتيجية حيث طرح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس ماتيس "إستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة، في منطقة المحيط الهندي والهادئ"، الصين بمثابة العدو الأوحد لأمريكا في هذه المنطقة، وهي وفقا لماتيس تمارس "سياسة الترهيب والعسكرة".

وقال ماتيس، في إطار معاقبة أمريكا للصين: فمن الآن فصاعدا، تنتقل واشنطن إلى سياسة ردع الصين في المنطقة وستساعد الحلفاء على بناء أساطيلهم حتى يتمكنوا من مواجهة الصين بشكل أفضل.

إذا الصين عدو وهذه خلاصة ا لإ ستر ا تيجية الأمريكية وليست حليفا ولا محايدة ولا صديقا.

إذا اتفقنا على هذه النقطة ننتقل إلى بحث كيفية التعامل مع العدو؛ هل يكون بالقوة الخشنة أو الصلبة فقط، أم من خلال القوة الذكية؟ ولتوضيح هذا الأمر نحتاج إلى توضيح معنى القوة الخشنة في مقابل الناعمة أو الذكية وإن كان هناك فرق بينهما.

تعرف القوة الصلبة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية. وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية من خلال العقوبات الاقتصادية ورفع الرسوم الجمركية والعقوبات على الكيانات والشركات بل حتى الأفراد، ومن خلال استخدام أدوات القوة الأولى عالميا للمؤسسات الدولية التي تهيمن على قرارها السياسي.

أما القوة الناعمة والتي ظهرت على يد جوزيف ناي عام 1990 والذي قدمه في مقالته "Soft Power" "كي يتلاءم مع طبيعة البيئة الجديدة للعلاقات الدولية التي يتزايد فيها التبادل الاقتصادي وخطورة أي محاولة لاستخدام القوة الصلبة على تدفق المنافع الاقتصادية. ومن هذه التحولات كذلك التحول من التعددية القطبية وبعدها الثنائية القطبية إلى أحادية القطبية التي أصبحت تتميز بصعود قوة أحادية تسيطر على المشهد الدولي وتحتاج للمحافظة على مكانتها أن تسيطر على هذه البيئة دون التورط في حروب هنا وهناك. ومن هذا المنطلق قدم ناي مفهومه مستهدفا به القوة الأمريكية بالأساس وكيفية تعاملها مع المجتمع الدولي في هذه الحقبة الجديدة".

مفهوم القوة الذكية: القوة الذكية هي نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً ولكن وفقا لإستراتيجية محددة تجمع بينهما. "ويعرف أرنست ويلسون القوة الذكية على أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق الأهداف الفاعلة بكفاءة وفعالية".

لقد أدركت أمريكا أن استخدام القوة الصلبة أدى إلى نتائج سلبية ولم يحقق الأهداف الاستراتيجية كما هو مأمول كما حدث في أفغانستان والعراق، والحروب العسكرية أي القوة الخشنة هي قصر لنوع من القوة في التعامل مع الآخرين حيث يشير جوزيف ناي "لتغير مصادر القوة حيث أصبحت التكنولوجيا والعلوم والتعليم مصادر جديدة للقوة. بالإضافة إلى أن القوة الاقتصادية والدبلوماسية للدولة أصبحت ذات أهمية كبيرة لتحديد قوة الدولة وقدرتها على التأثير في الساحة الدولية. بل إن الاعتماد على هذه المصادر الجديدة أصبح أقل تكلفة من الاعتماد على القوة العسكرية من نواح عدة كما سبق ذكرها. وكنتيجة لذلك تغيرت الاستراتيجيات الدولية وحسابات كل دولة فتحول الوضع من رغبة كل دولة في زيادة قوتها على حساب غيرها إلى التعاون مع غيرها لزيادة قوتها وتعظيم منفعتها والاستفادة من هذا التعاون في التغلب على التحديات التي تواجهها والتي لا تستطيع أن تواجهها منفردة".

ومن خلال هذه النقاط نستطيع القول إن أمريكا غيّرت من الأساليب فقط وأبقت على استراتيجية احتواء الصين كعدو استراتيجي محتمل ستتعامل معه من خلال مفهوم القوة الشامل أي القوة الذكية، وليس القوة الخشنة فقط كما فعل ترامب الذي ذهب في استخدام القوة الخشنة بأسلوب فظ ما جعل التوافق الصيني الروسي أكبر وعاد على سياسة الاحتواء بالإبطال أو الإعاقة، فعادت إدارة بايدن إلى سياسة القوة من خلال استخدام جميع أنواع القوة، وهي لا تمنع من العلاقات التجارية مع الخصم ولا اللقاء ولا التفاهم مع العدو في بعض القضايا مع بناء التحالفات العسكرية مع دول الإقليم وضم المحيط الهندي إلى الهادي والوجود العسكري الكبير للقوات الأمريكية في بحر الصين، ومن خلال التحالفات الاقتصادية مع دول الجوار والعلاقات والتكتلات والتي خرج منها ترامب تاركا فراغا في دول الإقليم استغلته الصين لمصلحتها، فما كان من إدارة بايدن إلا إعادة توظيف الوجود الأمريكي في جميع التكتلات الاقتصادية مع دول الجوار مجتمعة أو منفردة، وتحديث القوة العسكرية الأمريكية ورفع دول الجوار من زيادة الإنفاق العسكري والتعاون مع أمريكا وبناء القواعد العسكرية، كل هذا يعني عودة أمريكا لمفهوم القوة الذكية التي لا تعود على الأهداف بالإبطال أو الإعاقة.

فلا تهدئة مع عدو محتمل وإنما سياسة الاحتواء من خلال مفهوم القوة الشامل.

بيان صحفي

ما زال حكام آل سعود يستقبلون علوج كيان يهود في جزيرة الإسلام

بعد أن غضب الرأي العام في بلاد المسلمين بسبب انتشار فيديو لصحفي جديد من علوج كيان يهود وهو يتجول في مكة المكرمة أعلنت الشرطة السعودية توقيف مواطن وتحويله للنيابة العامة بعد تسهيله دخول هذا العلج إلى مكة المكرمة، حيث جاء في الخبر: "أعلنت الشرطة السعودية، اليوم الجمعة، توقيف مواطن وتحويله للنيابة العامة بعد تسهيله وصول صحفي أجنبي إلى مكة المكرمة وسلوك المسار الخاص بالمسلمين. وجاء ذلك بعد نحو خمسة أيام على نشر "القناة 13" (الإسرائيلية) تقريراً لمراسلها جيل تماري، يظهر دخوله سراً إلى مكة خلال موسم الحج. وأكد المتحدث باسم الشرطة أن ما فعله المواطن السعودي مخالفة صريحة للأنظمة التي تحظر دخول مكة المكرمة لغير المسلمين. ودعا جميع القادمين للسعودية إلى ضرورة "احترام الأنظمة والالتزام بما تقضي به؛ وخصوصاً ما يتعلق بالحرمين الشريفين (المسجد الحرام والمسجد النبوي) والمشاعر المُقدّسة". (العربي الجديد)

إن حكام آل سعود يخادعون الأمة الإسلامية ويمكرون بمقدساتها، فمنذ سنوات وهم مستمرون في تسهيل بل تنسيق الزيارات التي يقوم بها علوج كيان يهود إلى بلاد الحرمين ومن ثم كشفها في الإعلام ومراقبة ردة فعل الرأي العام الإسلامي عليها. وغايتهم هي بث اليأس في روع المسلمين ولا سيما أهل بلاد الحرمين بأن التطبيع مع كيان يهود هو أمر واقع ولا يحتاج إلا الإعلان.

فمن علاقة حكام آل سعود الوطيدة مع الصحفي اليهودي توماس فريدمان، إلى العلاقة الوطيدة مع صهر الرئيس الأمريكي جاريد كوشنر الذي قال عنه ترامب إن ولاءه لكيان يهود هو أقوى من ولائه لأمريكا، إلى صور اليهودي بن تسيون من داخل مسجد رسول الله ﷺ في 2017، إلى تصريحات الإعلامي أحمد العرفج عبر قناة روتانا (التي يملكها آل سعود) عن التطبيع مع كيان يهود، إلى فجور ناشطهم الشاب محمد سعود الذي قام بزيارة علنية لكيان يهود، ثم استقبل اثنين من علوج يهود في منزله في الرياض ورقص معهم في داره وصرح بحبه لهم، ثم أجرى اتصالاً مع رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو حيث صرح له أيضا أنه يحبه، ثم بث فيديو من الرياض وهو يتمنى الانتصار لكيان يهود على أهل غزة، إلى السماح لعبور طيران كيان يهود التجاري في أجواء بلاد الحرمين، إلى تجول المراسل العسكري لقناة 13 اليهودية... وصولا إلى دخول مراسل آخر من القناة 13 نفسها إلى مكة المكرمة في موسم الحج...

وفي كل مرة يبرر النظام فعلته والنتيجة واحدة؛ التمهيد ثم التمهيد ثم التمهيد لعودة يهود لجزيرة الإسلام بعد أن حُرّمت عليهم أكثر من 1400 عام.

هذا عدا عن تلميحات أمريكا عن الزيارات السرية لعدو الله نتنياهو والكلام عن لقائه بولي عهد حكم آل سعود محمد بن سلمان.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

إنه من المعروف أن يهود بالإجمال جبناء يحبون الدنيا، فهم لا يجرؤون على زيارة جزيرة الإسلام لولا أن سلطة آل سعود قد طمأنتهم وأعطتهم الضمانات بأنه لن يصيبهم مكروه.

ولهذا نقول بأن حكام آل سعود يكذبون على الناس؛ فحتى بيان الشرطة عندهم، قد حصر المشكلة في دخول كفار إلى مكة والمدينة فقط، ولم يعترض على دخولهم جزيرة الإسلام من الأساس. وحكام آل سعود يحفظون قول رسول الله ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ»، ولكن عشقهم لكيان يهود قد أعماهم عن حرمات الإسلام ومقدساته.

وبهذا يكون حكام آل سعود بقيادة ولي حكمهم محمد بن سلمان قد كشفوا عن وجههم الحقيقي المعادي لمصالح المسلمين، خاصة بعد إنشاء هيئة الترفيه واعتقال العلماء وفتح البلاد لحفلات الفجور وتفجيرها لأزمة الإدمان على المنشطات بين فئة الشباب.

إن خناجر حكام المسلمين ما زالت تعمل غدرا في ظهر الأمة الإسلامية، وهم يزدادون شراسة؛ وذلك لأن سيدهم في الغرب قد أدرك قوة الضغط الكامن في شباب الأمة الإسلامية، وأن الأمة الإسلامية تُؤْثِر الوحدة على التشرذم، وأن الخلافة قادمة لا محالة. فما كان منه إلا أن وجه الحكام العملاء إلى الإسراع في عملية التطبيع الفج.

ولكن الأمة لهم بالمرصاد تصك أسنانها وهي تنتظر إعلان نصرتها حتى تنقض على كيان يهود وعشاقه فتجعلهم أثرا بعد عين.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاء وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوؤُواْ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوْاْ تَتْبِيراً﴾.

المهندس صلاح الدين عضاضة
مدير المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة – فلسطين

تعليق صحفي:

جرائم كيان يهود لا توقفها وساطات الأنظمة العميلة وإنما تحرك جيوش المسلمين لتدكه دكا

استمراراً لجرائم كيان يهود بحق أهلنا في القدس والمسجد الأقصى، والاعتداءات اليومية لجيشه الغاشم وبطشه في مدن وقرى الضفة الغربية، تأتي هجماته الوحشية على قطاع غزة باستهداف النساء والأطفال والمنازل الآمنة، في تعبير واضح عن طبيعته الغادرة والشر المتأصل فيه.

يأتي هذ العدوان الإجرامي بينما تتواصل مساعي التهدئة، وخفض التوتر عبر العديد من الوسطاء وفي مقدمتهم النظام المصري، في رسالة واضحة من كيان يهود لكل تلك الأطراف، بأنه لا اعتبار لأي تحرك أو وساطة إلا بقدر خدمتها لمصلحة الكيان الغاشم والمحافظة على أمنه، وعلى الجانب الآخر ينبغي على الإخوة المجاهدين في الفصائل العسكرية أن يدركوا تماماً ومن خلال التجربة، أن أولئك الوسطاء لا يمكن الركون إليهم، وهم شركاء ليهود في عدوانهم وجرائمهم، كما عليهم أن يدركوا أن قضية فلسطين قضية أمة ويترجموا هذا الإدراك في خطابهم وتحركهم نحو الأمة.

أما الأمة الإسلامية والتي تتحمل مسؤولية الدفاع عن الأرض المباركة، ويقع عليها إثم التقصير في نصرة فلسطين وأهلها، فيجب عليها أن تدرك أن جرائم يهود وتغوله على الأرض المباركة فلسطين وأهلها والمسجد الأقصى لن يتوقف ما لم تتخذ القرار بتحرير فلسطين، وهدم كيان يهود، وطمس معالمه وسحقه، عبر هدم تلك الأنظمة المتربعة على صدرها، والمتآمرة على قضية فلسطين، ودفع جيوش المسلمين للتحرك عسكرياً تجاه فلسطين، والتي تملك من الإمكانيات والقدرات ما يمكنها من تحقيق الانتصار وحسم المعركة في ساعات من نهار.

وعلى الضباط والجنود في جيوش المسلمين أن يصدقوا العزم ويخلصوا النية ويدخلوا فلسطين دخول الفاتحين والمحررين (يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ).

ازدياد جرائم العداء والكراهية للمسلمين في كندا بنسبة 71%

براءة مناصرة

الخبر:

كشفت الشرطة الكندية عن إحصائيات الجريمة لعام 2021، والتي تظهر زيادة ملحوظة في نسبة وعدد جرائم الكراهية ضد المسلمين خلال العام الماضي. ويؤكد التقرير أنّ الاعتداءات على المسلمين زادت بنسبة 71٪ خلال عام 2021 الذي شهد 144 حادثة مقارنة بـ84 اعتداء في عام 2020، ما يوضح المستوى الكبير الذي وصلت له الإسلاموفوبيا في كندا. وقال المجلس الوطني للمسلمين الكنديين تعليقا على تقرير الشرطة الكندية "في العام الماضي كان هناك ارتفاع كبير في الكراهية ضد المسلمين، وفقا لأرقام الإحصاء الكندية الرسمية فقدنا مسلمين كنديين بسبب الكراهية في عام 2021". وأضاف المجلس أنّ "هذه الأرقام أيضاً لا تروي القصة كاملة، فنحن نعلم أنّ أعداد جرائم الكراهية ضد المسلمين تتجاوز بشكل كبير ما يظهر في إحصائيات الشرطة". (الجزيرة نت)

التعليق:

يواجه المسلمون في كندا كما في غيرها من الدول الغربية اعتداءات وتحريضاً ملحوظَين حيث ازدادت نسبة الهجمات والاعتداءات على المسلمين بنسبة 71٪ بسبب الكراهية، أي ليس لشيء إلا لأنهم مسلمون، ويزداد الحقد والكراهية إذا كان هؤلاء المسلمين من المهاجرين، ومن أبرز الاعتداءات والهجمات التي تعرض لها المسلمون في كندا الهجوم المروع على مسجد كيبيك عام 2017، حين قتلَ مسلح 6 مسلمين وجرح 19 آخرين أثناء صلاة العشاء. وكذلك حادثة الدهس في حزيران/يونيو عام 2021 ضدّ عائلة مسلمة من أصول باكستانية بمقاطعة أونتاريو أسفرت عن مقتل 4 من أفرادها، حيث دهسهم عمداً سائق شاحنة. وفي 16 أفريل الماضي أصيب 5 أشخاص بجروح جراء إطلاق نار من سيارة على مصلين أثناء خروجهم من مسجد بعد أداء صلاة التراويح في تورنتو بكندا، بالإضافة إلى التهديدات والهجمات المستمرة التي تتعرض لها النساء المسلمات في مدينة ألبرتا.

إنّ هذه الاعتداءات وحملات التحريض التي يشنها السياسيون والإعلاميون الغربيون ضدّ المسلمين تكشف كذبهم ودجلهم فيما يتعلق بالتسامح وقبول الآخر، ويبين أنّ ما يدعون له من تعايش واندماج للمسلمين في المجتمعات الغربية يعني أن يتخلى المسلمون عن ثوابتهم ودينهم ويتنازلوا عن هويتهم وثقافتهم الإسلامية ويتبنوا ثقافة الفساد والانحلال المنبثقة عن المبدأ الرأسمالي، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾.

إنّ المسلمين اليوم يعيشون بلا دولة وإمام جُنّة يحميهم ويدافع عنهم، ولذلك نرى هذا التجرؤ عليهم وعلى دينهم وعلى كتابهم ونبيهم ﷺ، وإنّا نسأل الله وقد دخلنا عاماً هجرياً جديداً أن يمُنّ علينا كما منّ على رسوله والمؤمنين من قبل بإقامة الدولة الإسلامية الأولى، نسأله أن يمُنّ علينا بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة فنحيا في ظلها حياة عزيزة كريمة.

أمريكا تقتل الشيخ أيمن الظواهري وسط كابول وطالبان تكتفي بالتنديد

أعلن الرئيس الأمريكي بايدن يوم 2/8/2022 عن مقتل قائد تنظيم القاعدة أيمن الظواهري يوم 30/7/2022 في غارة بطائرة بدون طيار على منزله في الحي الدبلوماسي بالعاصمة الأفغانية كابول. واعترفت الحكومة الأفغانية بقيادة حركة طالبان بتنفيذ هذه الغارة ونددت بها واعتبرتها كما ورد على لسان متحدثها ذبيح الله مجاهد انتهاكا صريحا لسيادة أفغانستان وللمبادئ الدولية ولاتفاق الدوحة الذي وقع بينها وبين أمريكا عام 2020، والذي بموجبه انسحبت أمريكا من أفغانستان في منتصف آب 2021. ولم تهدد الحركة بالرد على العدوان الأمريكي الصارخ على حرمة بلادها، بينما تعمل على استجداء أمريكا لتعترف بها وتفرج عن الأموال التي سرقتها من أفغانستان ووضعت يدها عليها، وقد تخاذلت الحركة في أن تعلن الخلافة أو تقوم بنصرة حزب التحرير وتسلمه السلطة ليعلن الخلافة، فأصبح موقف حكومتها ضعيفا جدا.

بينما اعتبرت أمريكا أن طالبان قد خالفت اتفاق الدوحة الذي ينص على تعهدها بعدم استخدام أراضي أفغانستان ضد أمريكا. واعتبرت إيواء الحركة لقائد تنظيم القاعدة انتهاكاً لهذا الاتفاق. وذكرت مصادر أمريكية أنه تم تعقب الظواهري منذ 6 أشهر وانتقاله إلى كابول، وجواسيسها في أفغانستان سهلوا لها العملية.

وقال مستشار الأمن القومي الأمريكي لشبكة إيه بي سي "إن الإدارة الأمريكية تجري اتصالات مباشرة مع طالبان للتأكد من عدم استخدام أفغانستان ملاذا آمنا لقادة تنظيم القاعدة ومنصة لتهديد الولايات المتحدة". يقول ذلك بكل وقاحة وكأن أمريكا قد عينت نفسها وصية على أفغانستان وعلى حكومتها ولا تخشى ردات الفعل منها لضعف موقف حركة طالبان.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية تركز في المدة الأخيرة على القيام بأعمال تعتبرها كبيرة تلفت النظر، لتظهر نجاحها في سياساتها بعد انخفاض شعبيتها وشعبية الديمقراطيين الذين يسعون لتعزيز أصواتهم في الانتخابات البرلمانية لنحو 435 عضوا والانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ حيث سينتخب نحو 34 عضوا جديدا من أصل 99 عضوا، هم كامل أعضاء المجلس في بداية شهر تشرين الثاني القادم. فتعتبر مصيرية بالنسبة للديمقراطيين وبذلك ستفعل الإدارة الأمريكية كل شيء في سبيل تحسين شعبيتها وحصد أصوات لتفوز بالأكثرية في المجلسين.

رئيسة البرلمان الأمريكي في تايوان وردود الفعل الصينية غير الجادة

قامت رئيسة البرلمان الأمريكي نانسي بيلوسي مساء يوم 2/8/2022 بزيارة إلى تايوان، وأكدت أن "زيارتها لتايوان لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع السياسة التي تلتزم بها الولايات المتحدة المتعلقة بوحدة الصين" وقالت في مقالة نشرت في واشنطن بوست يوم 3/8/2022: "إن الزيارة التي تأتي ضمن جولة في منطقة المحيط الهادئ تشمل سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية واليابان، تركز على قضايا الأمن المشترك والشراكة الاقتصادية والحكم الديمقراطي في البلد". وقالت: "إن النقاشات ستركز على التأكيد على دعم الولايات المتحدة لتايوان وتعزيز المصالح المشتركة للبلدين بما في ذلك النهوض بمنطقتي المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة". إذ إن أمريكا تعمل على إيجاد تحالفات عسكرية وسياسية واقتصادية في المنطقة لتطويق الصين ومنعها من السيطرة على منطقة المحيط الهادئ وخاصة في بحري الصين الجنوبي والشرقي وكذلك المحيط الهندي. فتكون الزيارة موجهة ضد الصين وإن ذكرت أن بلادها أمريكا تعترف بالصين الواحدة أي أن تايوان جزء من الصين. ولكن الزيارة لا تتعلق بهذه الأمور بالدرجة الأولى، فتوقيتها يأتي مع احتدام الصراع السياسي الداخلي في أمريكا بين الحزب الديمقراطي الحاكم والحزب الجمهوري إذ إنهما على وشك خوض انتخابات برلمانية ونصفية لمجلس الشيوخ. فيرجح أن تكون الزيارة لتعزيز أصوات الديمقراطيين، ومثل ذلك كانت زيارة الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط الشهر الماضي.

ويظهر أن الرئيس الأمريكي بايدن قد تفاهم مع نظيره الصيني شي جين بينغ في اتصال هاتفي سابق جرى بينهما يوم 28/7/2022 وذلك عندما هددت الصين برد حازم على هذه الزيارة. ولهذا لم تقم الصين بردات فعل حازمة وإنما اكتفت بالاحتجاج واستدعاء السفير الأمريكي في بكين كاحتجاج أيضا وبإعلان البدء بمناورات عسكرية في مضيق تايوان تستمر 4 أيام. وقد تعهد الرئيس الأمريكي "بالحفاظ على العلاقات مع الصين واستمرار التعاون بين البلدين في المجالات ذات المصالح المشتركة مع إدارة الخلافات والسيطرة عليها بشكل ملائم وأكد اعتراف أمريكا بالصين الواحدة وأن هذه السياسة التي تتبعها أمريكا لم تتغير ولن تتغير وأن بلاده لا تدعم استقلال تايوان". (شينخوا الصينية 28/7/2022). فالصين رجحت استمرار علاقاتها التجارية القوية مع أمريكا على موضوع يمس سيادتها، فما زالت بعيدة على أن تصبح دولة كبرى عالميا بحيث تقوم وتتحدى أمريكا فتضم تايوان وتبدأ بمناوشتها ومزاحمتها في كل موقع في أنحاء العالم.

مجلس السيادة السوداني:
لم ننجح في التغيير، والآن سرنا نحو الأسوأ

قال نائب رئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو (حميدتي) في مقابلة مع تلفزيون بي بي سي مساء يوم 1/8/2022: "للأسف الشديد، نحن لم ننجح في التغيير، لأسباب لن أتحدث عنها الآن، عندما تفكر في التغيير يكون لديك هدف، ورؤية للتغيير. لكن للأسف الشديد لم يتم الشيء الذي كان مخططا له وفشل الأمر. والآن سرنا نحو الأسوأ". وقال "إنه سيدعم أي شخص يرغب في التقدم لقيادة البلاد" وقال "إن المجلس السيادي قرر ترك الحكم لمدنيين وتفرغ الجيش للمهام الوطنية".

وقد صرح مساء يوم 22/7/2022 باسم مجلس السيادة قائلا: "قررنا سويا إتاحة الفرصة لقوى الثورة، والقوى السياسية الوطنية، بأن يتحاوروا ويتوافقوا دون تدخل منا في المؤسسة العسكرية".

يبدو أنه ليس القادة العسكريين فقط، بل السياسيون الذين يتشدقون بالديمقراطية والحرية هم بلا فكر ولا رؤية ولا هدف، إلا الوصول إلى مناصب أعلى والصراع على الكراسي، وقد ساروا بالبلاد نحو الأسوأ. وترك مجلس السيادة الحكم لمدنيين أو ما يسميه قوى سياسية وطنية ما هو إلا لتعليق الفشل المستمر على هذه القوى، ومحاولة إنقاذ نفسه والقيادة العسكرية من دمغة الفشل قبل الدمار الكبير حيث يجري تمزيق البلد شر ممزق. علما أن القوى السياسية الديمقراطية في القديم وفي الجديد كانت فاشلة. والأسوأ من ذلك أن هذه القيادات العسكرية والقوى السياسية الديمقراطية تأتمر بأمر القوى الأجنبية؛ إما الأمريكية أو الأوروبية وخاصة البريطانية.

والجدير بالذكر أنه لا توجد في السودان جماعة سياسية غير حزب التحرير تمتلك فكرا ورؤية للتغيير وهدفا مستندا إلى مبدأ الأمة، فكان الأولى بالمجلس السيادي السوداني أن يسلم الحكم لهذا الحزب المبدئي الذي يرفض التبعية لأية جهة أجنبية، وسيرى بإذن الله كيف ينقذ السودان وينهض به، ويعود الجيش إلى مهامه الجهادية.

الدبلوماسية الأمريكية وليامز تترك منصبها كمستشارة للأمم المتحدة في ليبيا

أعلنت الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز يوم 2/8/2022 تخليها عن منصبها كمستشارة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون ليبيا. وقد عملت كمبعوثة بالإنابة للأمين العام للأمم المتحدة فحققت اتفاق جنيف في شهر شباط 2021 بتعيين رئيس وزراء لليبيا ومجلس سيادي يتبعان أمريكا. وقررت في الاتفاق أن تجري انتخابات عامة في نهاية العام الماضي يوم 24/12/2021 ولكن ذلك لم يتحقق. فكانت تعمل لتنفيذ الخطط الأمريكية في ليبيا تحت غطاء مبعوثة بالإنابة أو مستشارة للأمين العام لأمم المتحدة.

وحدث أن أعلن البرلمان الليبي تكليف فتحي باشاغا بتشكيل حكومة لتحل محل حكومة عبد الحميد الدبيبة المؤقتة. إلا أن الأخير رفض التخلي عن منصبه بذريعة أنه لن يسلم السلطة إلا لحكومة منتخبة من الشعب بعد إجراء انتخابات عامة جديدة. وقد وصفت وليامز السياسيين الليبيين في لقاء مع العربية يوم 30/7/2022 بأنهم «يدورون حول كراسي شاغرة ولا تكفيهم جميعا، وبمجرد أن تعطي لهم إشارة يتسابقون للجلوس عليها، ومن لم يجد كرسيا شاغرا يخرج من اللعبة» بما يسمى بلعبة الكراسي الموسيقية كما ذكرت.

ومنذ استقالة غسان سلامة في مارس 2020 لم يتمكن مجلس الأمن من تعيين خلف له في كانون الثاني عام 2021 حيث تم التوافق على يان كوبيتش إلا أنه لم يمارس صلاحياته وبقيت وليامز هي البارزة في اللعبة في الساحة الليبية لحساب أمريكا بعد أن أعلنت أنها ستعمل مستشارة للأمين العام للأمم المتحدة، ما اضطر يان كوبيتش إلى أن يعلن استقالته بعد عشرة أشهر أي في تشرين الثاني عام 2021.

وقد صرح السفير الليبي لدى الأمم المتحدة طاهر السني في كلمة له أمام مجلس الأمن الدولي في جلسة تناقش آخر المستجدات في الأزمة الليبية عقدها في مقره بنيويورك يوم 25/7/2022 بأن ليبيا تعاني من التدخل الدولي وأنه يلحق ضررا كبيرا في اقتصادها حيث تتكالب الدول الاستعمارية المتصارعة للاستحواذ عليه ونهبه فقال «يعاني اقتصاد ليبيا حاليا من تداعيات التدخل الدولي وعدم التوصل إلى حلول سياسية شاملة.. ومحاولات وضع حلول تلفيقية وغير واقعية» وأضاف قائلا «رغم علمنا بأن هناك قوى دولية بعينها (لم يسمها) تخشى فكرة إجراء الانتخابات في ليبيا بسبب عدم ضمان نتائجها مما لا يخدم مصالحها الضيقة».

فليبيا ساحة صراع دولي مفتوحة، والقوى السياسية المحلية لا يهمها شأن بلادها، وإنما تلهث خلف المناصب تبحث عن كراسي لتجلس عليها. وسيبقى الأمر هكذا إلى أن يرحم الله هذه الأمة ويتفضل عليها بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة بقيادة سياسية مبدئية مخلصة لا يهمها شيء سوى بذل المزيد من التضحيات في سبيل إعلاء كلمة الله وتحرير الأمة من براثن المستعمر.

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

السّياسة بين المبدئيّة والواقعيّة

هل أنّ الممارسة السياسيّة خاضعة لمقياس الحلال والحرام..؟؟

لعلّ من أبرز مؤشّرات الهزيمة السياسية ومركّب النّقص الحضاري الذي يعاني منه غالبيّة المسلمين ـ نُخَبًا وساسةَ وعوامّ ـ هو فقدان الثقة في مصطلحاتهم العقائدية والشرعيّة لاسيما منها الخادشة للحياء الديمقراطي والمحرجة للعقائد الأخرى وأتباعها على غرار (كفر ـ ربا ـ خلافة ـ حلال ـ حرام..) فتجد المتأسلمين والإسلامويّين أشياع التدرّج والمرجعيّة الإسلاميّة والإسلام الحداثي يتجنّبون استعمالها ويستحيون منها ويستعيضون عنها بمصطلحات حديثة (محايدة) على غرار (علمانية ـ فائدة ـ دولة مدنية ـ قانون..) بحجّة الموضوعية والتعدّدية وتأليف القلوب وعدم تنفير الغير.. وقد أفضى بهم هذا الهجران المتعمّد إلى امتهان تلك المصطلحات الشرعية ونبذها وإفراغها من شحنتها المعنويّة الكونية ـ جزئيًّا أو كليًّا ـ وإلغاء الواقع الذي تعبّر عنه وجعلها عاجزة بمفردها عن الإحاطة بالمفاهيم الحضاريّة والسياسيّة الحديثة ثمّ قصرها على التعبير عن المعاني الدّينيّة البحتة المتعلّقة بالطّقوس والعبادات قبل إدراجها في خانة (الإفتاء). وقد طال رذاذ هذا الفهم السّقيم حتى بعض الإسلاميّين المصنّفين في خانة المخلصين والواعين فازدرَوا بمنظومة الحلال والحرام واستنقصوا منها وحدّوا من مجالها التّعبيري واستكثروا عليها أن تخوض ميدان السياسة بحجّة أنّنا سياسيّون ولسنا (مُفَاتَى) وأنّ في ذلك (تقزيمًا) للمسائل السياسيّة. ثمّ انبروا يُؤصّلون لذلك شرْعًا بتمحُّل ظاهر: فادّعوا أنّ الحلال والحرام مجالُها الرّأي الفقهي الشّرعي، أمّا الآراء الفكريّة والفنيّة أو المجرّدة فمنوطة إلى العقل البشريّ، بل يَحْرُمُ شَرْعًا إقحام الحلال والحرام فيها ـ هكذا ـ (كبرت كلمةً تخرج من أفواههم)..!! وبصرف النظر عن هذا التّهافت الذي يلامس حدود فصل الدّين عن الحياة فإنّنا سنهتبل هذه الفرصة لطرح مسألة الواقعيّة والمبدئيّة في السياسة رفعًا لكلّ التباس :فهل أنّ العمل السياسيّ خاضع لمقياس الحلال والحرام مشمول بأحكام التّكليف الخمسة أم موكول للعقل البشريّ المجرّد..؟؟ هل أنّ السّياسة ـ فكرا وممارسة ـ مسيّرة بالأحكام الشرعيّة والأدلّة التفصيليّة أم بالمصلحة والأهواء وإملاءات الواقع..؟؟ بمعنى هل أنّ السياسيّ المسلم فقيه نقلانيّ مبدئيّ ذاتيّ أم مفكّر عقلانيّ واقعيّ موضوعيّ..؟؟

حقّ أُريد به باطل

على أنّ القول بأنّ الفتوى لا ينطبق عليها واقع التحليل السياسي ولا تؤدّي الغرض من الفعل السياسي هو إجمالاً قولٌ حقٌّ ـ وإن كان يُراد به باطل ـ أمّا وجه الحقّ فيه فإنّ الفتوى المجرّدة الجافّة المكتفية بذاتها على شاكلة (هذا حلال وهذا حرام) لطالما مثّلت مؤشّر ركود في الثّقافة الإسلاميّة وانحطاط في التّأليف الفقهي، فهي مجرّد سرد للمسائل والأحكام دون ذكر أدلّتها ووجوه الاستدلال بها أي إسقاط للحكم الشّرعي دون بيان سيرورته التشريعيّة وكيفيّة التوصّل إليه، وهذا لا يُنتظر منه أن يُنمّي ثقافة أو يُحدث وعيًا بل من شأنه أن يقتُل مَلَكة الاجتهاد ويساهم في تبليد الأذهان وتكريس عقليّة التّواكُل والتّقليد العامّي الأعمى وثقافة المُتون والحواشي التي أودت بالمسلمين إلى الجمود والانحطاط. وقس على ذلك الفتوى المجرّدة في المسائل السياسية :فالاكتفاء مثَلاً بتحريم النّقابة والعمل النقابي أو تحريم المشاركة في الانتخابات الرّئاسية ترَشُّحًا وترشيحًا لا يعكس بمفرده موقفًا سياسيًّا ولا يُعدُّ تحليلاً سياسيًّا، بل هو مجرّد رأي فقهي شرعي أي فتوى سياسيّة تتيح لنا هامشا من الحلال نتحرّك فيه ونستغلّ متاحاته على الوجه الذي يرضي الله ويحقّق المطلوب..لكنّها تحتاج إلى أن يُبنى عليها موقف سياسي عبر تنزيلها على الوقائع وربطها بالأحداث واستنطاق مُتاحاتها السياسيّة ثمّ توظيفها في الصّراع الفكري والكفاح السياسي، وبذلك تكتسب الصفة السياسيّة وتكون جزئيّة في تحليل سياسي مستنير وهادف..هذا وجه الحقّ، أمّا الباطل الذي أريد منه (أو على الأقلّ يُفهم منه ويُؤدّي إليه) فهو إسقاط شكل الفتوى وأسلوبها على مضمونها ومحتواها، وهذه مغالطة خطيرة :فالفتوى مستهجنة لأسلوبها (أحطّ أنواع التّأليف في الفقه) فأسلوب التأليف هو المنحطّ أمّا المضمون أي الفقه فهو (العلم بالمسائل الشرعيّة العمليّة المستنبطة من الأدلّة التفصيليّة) وهو راق على الدّوام رُقيّ الشّرع الإسلاميّ..وعليه فإنّ هذا الموقف المتحامل على الفتوى السياسيّة والمستهجن لها والمستنقص منها يفترض أحد أمرين أو كليهما معًا بحكم أنّهما متداخلان :إمّا إقصاء الفقه والشّرع أي الحلال والحرام من العمل السياسي إجمالاً، أو تقييد تدخّلها في ميدان السياسة باعتبار أنّ الحلال والحرام مجاله العقائد والعبادات والمسائل الدّينية (البحتة الصّرفة المحضة) أمّا التّفكير السياسي والممارسة السياسيّة فهي عبارة عن (لعبة وطُرح وعركة وقلم وكمباس..) مجالها العقل والتكتيك والفهلوة والمناورة ولا علاقة لوسائلها وأساليبها بشرع ولا بحلال أو حرام، وهذا مخالف لواقع العقيدة الإسلاميّة ولواقع السياسة في الإسلام ،بل هو مؤشّر على خلل خطير في العقيدة..

الشّمول والكمال

ممّا لا شكّ فيه أنّ الإسلام ليس مجرّد ديانة روحيّة كهنوتيّة مفصولة عن الحياة قائمة على بعض التّعاليم الأخلاقيّة والطّقوس التعبّدية، بل هو عقيدة ومبدأ وفكرة كليّة ومنظومة حياة متكاملة لم تترك جليلاً ولا حقيرًا في شؤون الحياة والحكم ـ فكرةً وطريقةً ـ إلاّ فصّلت فيه القول..فالشّريعة الإسلاميّة تتميّز بالشّمول والكمال أي الإحاطة والاستقصاء والاكتفاء الذاتي القيمي والتشريعي :فهي حاوية لأحكام الوقائع الماضية كلّها والمشاكل الجارية جميعها والحوادث التي يمكن أن تحدث بأكملها، فلم يقع للإنسان شيء في الماضي ولا يعترضه شيء في الحاضر ولا يحدث له شيء في المستقبل إلاّ وله محل حكم في الشّريعة عَلِمَهُ من علِمه وجَهِلَهُ من جهله، قال تعالى (ما فرّطنا في الكتاب من شيء) وقال (ونزّلنا عليك الكتاب تبيانًا لكلّ شيء)..أمّا كيف يتحقّق ذلك عمليًّا فإنّ الشّريعة لم تُهمل فعلاً من أفعال العباد أو شيئًا من متعلّقات تلك الأفعال إلاّ أعطت حكم الله فيه وأسندت له حكمًا من أحكام التّكليف الخمسة :فإمّا أن تنصب له دليلاً بنصّ من القرآن والحديث وإمّا أن تضع أمارةً فيهما تُنبّه على علّة تشريعه وتدلّه على حكمه أهو الوجوب أو الحظر أو النّدب أو الكراهة أو الإباحة.. فالشريعة الإسلاميّة قد اختزلت الكون والإنسان والحياة بأدقّ تفاصيلها وأبسط جزئيّاتها في معادلة الحلال والحرام أي في أفعال التكليف الخمسة ولا يمكن شرعًا أن يوجد فعل للعبد أو شيء من متعلّقات ذلك الفعل خارج تلك المعادلة أي ليس له دليل أو أمارة تدلّ على حكمه ـ بما في ذلك أدقّ خلجات الممارسة السياسيّة ـ لعموم قوله تعالى (تبيانًا لكلّ شيء)..وإنّ الزّعم بوجود (مناطق فراغ) في الشريعة وبخلوّ بعض الأفعال أو الأقوال أو الأشياء من حكم شرعي ـ فضلا عن استثناء مجالات بأكملها من دائرة الشّرع ـ هو طعن صريح في العقيدة الإسلاميّة وشمولها وكمال ما انبثق عنها من شريعة، وهو أيضًا تكذيب صريح لنصوص قرآنيّة قطعيّة ينحطّ بصاحبه إلى درك الكفر والإلحاد إن تبنّاه عن اعتقاد..إذن فالممارسة السياسيّة في الإسلام مبدئيّة أو لا تكون داخلة بالضّرورة في دائرة الحلال والحرام معنيّة بقوّة بالأحكام الشرعيّة..هذا إجمالا وإليكم التّفصيل..

وجهة النظر في الحياة

إنّ المبادئ لا تختلف باختلاف العقائد التي قامت عليها فحسب بل تختلف أيضًا باختلاف وجهة النّظر في الحياة المنبثقة عن تلك العقائد أي مقياس الأعمال الذي تفرضه ومفهوم السعادة الذي تقرّه والصّورة التي ترسمها عن الحياة.. والعقيدة الإسلاميّة إلى جانب كونها قاعدة فكريّة أي أصل وأساس تنبثق عنه الأحكام الشرعية فهي أيضًا قيادة فكريّة تقود من يعتنقها إلى وجهة نظر معيّنة في الحياة وإلى نمط معيّن من العيش وإلى الحكم على الأفكار والوقائع والأحداث من منظار معيّن..وعلى نقيض المبدأ الرّأسمالي الذي يجعل من النّفعيّة وجهة نظر ومقياسًا للأعمال ومن اللّذّة والمتعة الجسديّة مفهومًا للسعادة، فإنّ العقيدة الإسلاميّة عيّنت للمسلم الجهة التي يجب أن يُحَكّمها في أفعاله (وما آتاكم الرّسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) واعتبرت الاحتكام لغيرها (العقل ـ المصلحة ـ الأعراف ـ العادات ـ الأهواء ـ القوانين الوضعيّة..) ضلالاً مبينًا وتحاكمًا إلى الطّاغوت.. فالمسلم مطالب شرعًا أن يسيّر أفعاله بالأحكام الشرعيّة وأن يلتزم بأوامر الله ونواهيه في كلّ كبيرة وصغيرة (فلا وربّك لا يؤمنون حتّى يحكّموك فيما شجر بينهم ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجًا ممّا قضيت ويسلّموا تسليمًا)..فكلّ طلب جاء به الرّسول من عند الله وجب التقيّد به سواء أكان طلب فعل (فرض ـ مندوب) أو طلب ترك (حرام ـ مكروه) أو تخييرًا بين الفعل والترك (مباح) وكلّها تدخل تحت (ما آتاكم..ما نهاكم..ما شجر..) لأنّ (ما) من صيغ العموم وليس هناك دليل على استثناء أي فعل أو أي شيء لا في ميدان السياسة ولا خارجه..هذا التقيّد بالأحكام الشرعيّة هو الذي يعيّن وجهة نظر المسلم في الحياة بعيدًا عن دنس النّفعية وهي الحلال والحرام، ويرسم له صورة خاصّة عن الحياة بوصفها حلالاً وحرامًا..وهو الذي يحدّد مقياس الأعمال لديه (أوامر الله ونواهيه) :فما كان في دائرة الحلال يؤخذ بلا تردّد وما كان مكروهًا يؤخذ بتردّد ولا شيء في أخذه وما كان حرامًا لا يؤخذ، فإذا اشتبه عليه الأمر توقّف عن الفعل حتّى يعلم حكمهُ..كما يضبط له أيضًا مفهومه للسعادة :فغاية غايات المسلم نوال رضوان الله تعالى ـ بصرف النّظر عن المصلحة والمنفعة الدنيويّة ـ والسعادة لا تتحقّق للمسلم إلاّ إذا أرضى ربّه أي إلاّ إذا التزم بأوامره وانتهى عن نواهيه في كلّ فعل يقوم به أو شيء يستعملهُ، ومن باب أولى أثناء حمله للدّعوة وخوضه للعمل السياسي..

في الوعي السياسي

وعليه فقاعدة الحلال والحرام ليست مقصورة على العقائد والعبادات فحسب ،بل هي عقيدة سياسيّة ومقياس أعمال ووجهة نظر في الحياة ،وهي أيضا وهي أيضا الزّاوية الخاصّة التي ينظر منها السّياسيّ المسلم إلى العالم كمؤشّر على وعيه السياسيّ :فقد جعل الإسلامُ المسلمَ مسؤولاً عن المسلمين سواء في علاقاتهم مع بعضهم أو مع غيرهم من الدّول والشعوب، كما جعله مسؤولاً عن العالم وعن البشريّة جمعاء، قال تعالى (وكذلك جعلناكم أمّةً وسَطًا لتكونوا شهداء على النّاس ويكون الرّسول عليكم شهيدًا)..وحتّى تتحقّق مسؤوليّة المسلم عن أخيه المسلم وعن العالم في ظلّ الدّولة أو في غيابها يجب أن يُدرك الأحداث السياسيّة في العالم حتّى يحكم عليها ويتّخذ حيالها الموقف المناسب، وهذا يتطلّب منه وعيًا سياسيًّا..فالوعي السياسي أمرٌ لا بدّ منه للعمل السياسي ولا غنى عنه للتأثير في الأحداث

السياسيّة، وهو لا يعني مجرّد الإحاطة (الفداويّة) بالأحداث والأعمال والمواقف والأوضاع السياسيّة - وإن كان ذلك من مستلزمات كماله - وإنّما الوعي السياسي هو النظرة إلى العالم من زاوية خاصّة وهي بالنّسبة إلينا نحن المسلمين زاوية العقيدة الإسلاميّة أي الحلال والحرام و(لا إله إلاّ اللّه محمّد رسول اللّه)..فالنّظرة الضيّقة المحليّة أو الإقليمية قاصرة عن إيجاد الوعي السياسي، وكذلك النظرة إلى العالم من غير زاوية خاصّة فهي سطحيّة ولا تُوجِدُ وعيًا سياسيًّا..من هذا المنطلق فإنّ إيجاد الوعي السياسي عند المسلمين يتطلّب أمرين متوازيين متلازمين :الأوّل هو التثقيف السياسي وتتبّع الأحداث السياسيّة بما هي مادّة أوّليّة للفهم والتّحليل، أمّا الثاني فهو التثقيف بالعقيدة وبالمبدأ أي بأفكار الإسلام وأحكامه بوصفها تعيّن زاوية النّظر الخاصّة أثناء التّحليل وتُحدث الوعي السياسي الصحيح..وعليه فإنّ الشخصيّة السياسيّة الإسلاميّة الواعية تجعل من الإيمان أساسًا لعقلها وقلبها، فترعى شؤون أمّتها من خلال مبدئها وتتّخذ من وجهة نظرها في الحياة (الحلال والحرام) أساسًا لرؤيتها وإدراكها وحسّها وفهمها وأساسا لممارستها وأعمالها وأقوالها ووسائلها وأساليبها أيضا.. (يتبع)

محمود عبد الهادي

النظام الاقتصادي الأمثل (3)
(في ظلال النظام الاقتصادي)

نظام الإسلام نظامٌ فريدٌ بديعٌ شاملٌ

النظام الاقتصادي الإسلامي هو قواعد وأحكام شرعية، فمصدره الشريعة الإسلامية، وهو كسائر أحكام الشريعة أحكامٌ لأفعال العباد، ففيه ما في الشريعة من أحكام التكليف: الفرض أو الواجب، والمندوب أو المستحب، والمباح، والمكروه، والحرام أو المحظور، كما فيه ما فيها من أحكام الوضع؛ السبب، والشرط، والمانع، والرخصة والعزيمة، والصحة والبطلان والفساد. وهذا التفصيل والنظر الدقيق إلى أفعال الناس والحكم عليها لا نجده في أي قانون أو تشريع وضعي: فهو حين يجعل الزكاة فرضًا محدد المقدار، فإنه يجعل الزيادة على ذلك من الصدقة المستحبة التي يثاب عليها المسلم.

وهو حين يجعل الربا حرامًا، فإنه يجعل الفرض مندوبًا يثاب فاعله. وهو حين يحرم كنز المال ومنعه عن السوق لغير حاجة، فإنه يحث على العمل والتجارة والإنفاق في الخير، ويجعل كل ذلك مندوبًا، ويجعل التخيُّر بين تلك الأعمال وأمثالها مباحًا. وهو في كل حال يحرم كنز المال ويوجب وضعه في السوق وبين أيدي الناس لتمويل المشاريع وتنفيذها وللعمل والإنتاج وسد الحاجات. وهو حين يجعل التجارة مثلًا من المندوبات ويحثُّ على تنمية الملك بها، فإنه يحرم أكل المال بين الناس بالباطل، فيحرم الغش والخداع والكذب والقمار والربا. وهو حين يجعل التنافس في السعر أو الجودة مبادًا فإنه يحرم قصد الإضرار بالغير ويحرم الاحتكار. وهو حين جعل التركةَ حقًا للوارث فإنه منع توريث القاتل. وهو حين يسمح للفرد بأن يقلِّل من العمل وأن يزهد في الكسب وتحقيق الربح، فإنه يوجب عليه حدًّا أدنى من العمل ومن قصد تحقيق القيمة المادية لينفق على نفسه وعياله ومن تجب عليه نفقتهم. وهو حين يسمح له بأن يزيد في طلب الكسب وزيادة المال والسعي خلف القيمة المادية، فإنه يوجب عليه حدًّا أدنى من الأعمال التي يجب أن تحقق القيمة الروحية وحدها وذلك بالعبادات التي أوجبها عليه، وبما أوجب عليه في ماله من زكاةٍ وحقوقٍ، وجعل الزيادة في كلٍّ ذلك من المندوبات، وأوجب عليه في سلوكه ومعاملاته أخلاقًا ورحمةً وأن يغيث الملهوف بحيث يحقق أيضًا القيم الأخلاقية والإنسانية، وهكذا تمضي أحكام الإسلام ومنها أحكام تملُّك المال وتنميته وإنفاقه بنظام مفصَّل بديع يعالج كل أفعال الناس بمعالجات تنفذ إلى أعماق النفس وحقائقها وإلى ما تبتغي تحقيقه ولا تطمئن إلا بتحقيقه من قِيم روحية ومادية وأخلاقية وإنسانية، وبحيث يعالَجُ كل فرد مهما اختلفت ميوله وتميزت عن غيره، فينتج عن ذلك مجتمع آمنٌ تطمئن فيه النفوس وتتحقق فيه كل القيم بشكل متوازن.

وهو حين أباح التجارة والإجارة والشركات بأنواعها المشروعة، والكفالة والرهن والحوالة والإحالة والضمان والقرض والهبة والوصية فإنه جعل لصحة ذلك كله أسبابًا وشروطًا تحيط بكل حالات الوقائع المختلفة؛ بحيث يرتفع النزاع وتتبيَّن الحقوق. وكذلك حين أباح التملك، فإنه جعل الملكية ثلاثة أنواع: ملكية فردية جعل السلطان فيها للفرد على ما يملكه، وملكية عامة ينتفع منها وبها كل أفراد الرعية، فلا يحتكرها أو يتميَّز بها أحد على غيره، وملكية الدولة وهي ما جعل الشرع للدولة أن تتصرف بها لمصلحة الأمة والرعية وفق السياسة الشرعية

وهو حين أباح التجارة والإجارة والشركات بأنواعها المشروعة، والكفالة والرهن والحوالة والإحالة والضمان والقرض والهبة والوصية... فإنه جعل لصحة ذلك كله أسبابًا وشروطًا تحيط بكل حالات الوقائع المختلفة؛ بحيث يرتفع النزاع وتتبيَّن الحقوق. وكذلك حين أباح التملك، فإنه جعل الملكية ثلاثة أنواع: ملكية فردية جعل السلطان فيها للفرد على ما يملكه، وملكية عامة ينتفع منها وبها كل أفراد الرعية، فلا يحتكرها أو يتميَّز بها أحد على غيره، وملكية الدولة وهي ما جعل الشرع للدولة أن تتصرف بها لمصلحة الأمة والرعية وفق السياسة الشرعية، أي تصدر عن الناس، وقد عرَّف العلماء الحكم الشرعي بأنه خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد، فهو ليس نظامًا للوسائل أو الأشياء وإن بيَّن أحكامها كلها، وإنما للأفعال التي يقوم بها الإنسان مستعملًا الوسائل والأشياء، وهو ليس نظامًا لعين المال أو الثروة وإن بيَّن ما يجوز أن يكون مالًا وما لا يجوز، وإنما هو نظام لفعل الإنسان المتعلق بالمال أو الثروة؛ بكيفية تَمَلُّكِها أو التصرف بها كتنميتها أو إنفاقها. وهذا بخلاف النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي كان من أول مشكلاته وأخطرها في نظرياته وتنظيرات فلاسفته العجزُ المطبقُ ومن ثم الضلال عن الطريق الصحيح للبحث. فالبحث هو في الإنسان؛ في كيفية تملكه للمال ولوسائل إشباع الحاجات، وفي كيفية دفعه إلى الإنتاج وتنمية ملكيته، وفي سد وإشباع حاجات الفقراء والعاجزين، أو الذين نزل بهم من المصائب والجوائح ما جعلهم من العاجزين أو المحتاجين وكل ذلك يكون على أساس أحكام الشرع ولتحقيق أهدافه التي تضمن وتحقق ما يحفظ على الناس أمنهم وكراماتهم وطمأنينتهم وسائر حاجاتهم الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولكن النظام الرأسمالي - بخلاف النظام الإسلامي - وقع صريعًا من أول طروحاته ونظرياته؛ إذ وقف عاجزًا عجزًا مطبقًا عن معالجة الإنسان وحاجاته من حيث هو إنسان، فبدل أن يبحث في الإنسان وحاجاته - ولو في الإنسان عمومًا فضلًا عما يتميز به فرد عن فرد من الناس في الميول والقوى الفكرية والجسدية - بدل ذلك وجدناه يقرِّر للإنسان حريته في التملك وفي تنمية ملكيته، ثم يتبجَّح بهذه الحرية التي قرَّرها، وكأنه يحرِّر بها الطاقات ويطلقها للناس جميعًا للتملك والإنتاج وزيادته، فينتج عن ذلك غنى المجتمع ورفاهه! ثم لم يلبث أن أدرك من معنى هذه الحرية أنها تُفضي إلى نقيضها بما تؤدي إليه من فوضى واعتداء ونقض لأصلها، فخرج بما رآه قيدًا يمنع أضرارها الوخيمة بل القاتلة، فقال بأنه تنتهي حرية الفرد حيث تبدأ حرية الآخرين. وهكذا مضت فلسفة هذا النظام ينقض فرعُها أصلَها، وعجزت مرةً أخرى أن تبين للعقل أين تبدأ حرية الآخرين ليعرف أين تنتهي حرية الفرد. ولم يكن من مآل هذه الفلسفة إلا أن يستأثر أصحاب الثروة والسلطة بأن يحدِّدوا ويقنِّنوا هذه البداية وتلك النهاية بحسب مصالحهم، فحكموا على العاجزين والفقراء بالموت أو بالعبودية المقنَّعة بحجاب اسمه الحريات وحرية الملكية.

نظام للإنسان بوصفه إنسانًا وليس للأدوات

وإن من أهم ما نلاحظه في هذا النظام أن أحكامه موجَّهة إلى أفعال الناس بوصفها أفعالًا إنسانية، أي تصدر عن الناس، وقد

أ. علي السعيدي

العلمانية أم الإســـــــــلام ؟

الإســـــــــلام، دين ودولـــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله وأمينه على وحيه وخليله وصفوته من عباده نبينا وإمامنا وسيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه، ومن سلك سبيله، واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

منذ غياب دولة الإسلام عن الحضور في الساحة السياسية وعدم تأثيرها في المشهد السياسي بعد إسقاطها سنة 1924 على يد الغرب الكافر بمعاونة خونة الترك والعرب وعلى رأسهم العلماني الماسوني مصطفى كمال، حلّت العلمانية محل الإسلام وهيمنت على المشهد لتصبح هي الناطقة باسم الشعوب والمتحكمة فيهم فأشربت الأمة مفاهيمها وباتت لا تفكر إلا من خلالها ولا ترى حقا إلا في أفكارها، ومن باب بيان الحق وإزالة الغشاوة كان عنوان ندوتنا العلمانية أم الإسلام، وبيان أن للإسلام دولة.

بداية نذكر بمفهوم الدولة من حيث هي دولة حتى نردّ على مزاعم من يقول بأن ليس للدولة دين.

ماهية الدولة:

الدولة هي كيان تنفيذي لمجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات التي يحملها الناس، أي هي كيان تنفيذي لثقافة المجتمع لذلك كان لا بد للأنظمة والقوانين التي تطبقها الدولة أن تعبّر عن وجهة النظر للمجتمع وأن تنسجم مع قناعاته. والقول إن الدولة لا هوية لها أو هي محايدة، فكرة كاذبة ليس لها في الواقع وجود.

فالدول تنقسم إلى ثلاث أنواع بتنوع عقائدها وقد شهد العالم تواجدها فهناك الدولة العلمانية الرأسمالية الديمقراطية ذات عقيدة فصل الدين عن الحياة والمتربعة اليوم على عرش العالم كله،وهناك الدولة الشيوعية صاحبة عقيدة لا إله والحياة مادة والتي غابت عن الوجود نهائيا دون رجعة بعد انهيارها السريع فصارت أثرا بعد عين وهناك الدولة الإسلامية صاحبة عقيدة لا إله إلا الله محمد رسول الله .

كثيرون هم الذين يشككون اليوم في ركيزة الدين للدولة واستناد الدولة لدين وكثيرون يربطون بين تخلّف الدولة وارتهانها للدين وأن أساس النهضة يكمن في فك الإرتباط بالدين نهائيا، وهؤلاء المشككون لا يُخفون بذلك نهجهم الفكري وارتباطهم العقائدي بعقيدة فصل الدين عن الحياة التي يدين بها الغرب والمضبوعون به من بني علمان فحُقّ لنا أن نتساءل:هل للدول عقائد ودين وهل للإسلام دولة متميزة عن باقي الدول؟

*-1 العلمانية عقيدة و دولة:

لقد تأسست العلمانية على فكرة أساسها فصل الدين عن الحياة وكانت ثمرة للصراع المرير الذي طال أمده بين رجال الكنيسة والحكام من جهة وبين رجال الفكر والفلاسفة من جهة أخرى ،صراع مرير تشبث كل طرف فيه بموقفه فآل الأمر فيه إلى الحل الوسط أي الإبقاء على الدين لكن دون تدخل منه في الشأن العام فكانت تلك عقيدة المبدأ الرأسمالي الديمقراطي وتم إنشاء الدولة على هذا الأساس أي انبثاقا عن هذه العقيدة فكانت الدولة العلمانية دولة لا دين لها بإقصائه من الشأن العام وجعلت التشريعات من بنات أفكار الناس المشرعين ومنها جاءت فكرة السيادة للشعب كون الشعب هو صاحب الحق في التشريع بعد تفويض فئة تنوب عنه بالانتخاب وتتولى تلك المهمة في البرلمان.

لذلك نقول أن الدولة العلمانية قامت على عقيدة وهي عقيدة فصل الدين عن الحياة. وتشكل المبدأ الرأسمالي من عقيدة ونظام وتشكل النظام من تشريعات وقوانين انبثقت من عقيدة المبدأ فاصطبغت بذلك هذه الدولة بلون خاص هو لون العقيدة الرأسمالية وكانت دولة من طراز خاص وكل ما فيها هو مظهر لها مثل فكرة الحريات وحقوق الإنسان والمساواة والتعدّدية ...

إن الدولة العلمانية دولة تكفر بالدين وتعتبره شأنا خاصا بالفرد ومحلّه البيت ودور العبادة شرط أن لا يظهر مظهره في الحياة العامة، وقد حرص الغرب بعد قضائه على الدولة الإسلامية سنة 1924 على تعميم نموذج دولته ونشر عقيدته في ربوع العالم الإسلامي حتى لا يكون هناك سوى النموذج العلماني الديمقراطي وحتى تنطلي الحيلة ويمر المكر كان لزاما أن يتحيّل على الشعوب الإسلامية المتعلقة فطريا بدينها ببعض مواد الدستور المخادعة من مثل الفصل الأول من دساتير البلاد الإسلامية الموضوع على مقاس العقيدة العلمانية والذي ينص على أن دين الدولة هو الإسلام فيما الإسلام مقصي إقصاء تاما من حياة الفرد والأمة والمجتمع والدولة.

بعد الحرب العالمية الأولى وبعد القضاء على الخلافة العثمانية وبعد اقتسام تركة «الرجل المريض»، الخلافة، بين دول عُصبة الأمم الكافرة، سعى الغرب إلى إبعاد أمة الإسلام عن دينها وعن مفاهيم الحضارة الإسلامية فشن حربا لا هوادة فيها على جميع الأصعدة وعوّل في حربه تلك على نواطير الدُكام العملاء الذين صنعهم على عين وسلّمهم مقاليد الحكم في البلاد،وعلى حفنة من المضبوعين بثقافته كوّنهم وحشا رؤوسهم بسمومه الفتاكة في جامعاته، إضافة إلى القذف اليومي لوسائل الإعلام المنخرطة أصلا في الحرب بالتبعية والوكالة ،فكانوا جميعا معاول الهدم التي انحرفت بالأمة عن تاريخها وعقيدتها حتى صار الدين تخلفا والإلتزام رجعية وظلامية والحشمة والعفة تخلفا وتزمتا وفي المقابل صارت الديمقراطية أساسا ومنهجا والعُري والعُهر والدعارة والإنبتات والشذوذ والمثلية... حرية وتقدما، وصار المقياس مدى اقترابنا في التشبه بالغرب في نمط عيشه ومجاراة نسق حياته المقرف إلى درجة الإنصهار التام وربما بتنا نجاوزه في كثير منها.

عن أبي سعيد رضي الله عنه، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُم شِبْرًا بِشِبْر، وذراعًا بذراع، حتَّى لو سَلَكُوا جُحْر ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ))؛ قلنا: يا رسول الله؛ اليهودُ والنَّصارى؟ قال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: ((فَمَن؟!))؛ رواه الشيخان.

فمن مفاهيم جحر الضب الديمقراطي المملوءة سموما وقذارة ونتانة تلك المفاهيم المنبثقة من عقيدة فصل الدين عن الحياة والتي يجب ردها وشن حرب لا هوادة فيها عليها من مثل:إطلاق الحريات ومزاعم حقوق الإنسان والتعددية والمساواة والعدالة الإجتماعية والحضارة الكونية... ورد هذه المفاهيم هو رد للعقيدة المتأتية منها لفسادها، ورد للكيان الذي انبنى عليها لأن ما بُني على باطل فهو باطل والعلمانية عقيدة باطلة ودولتها القائمة عليها باطلة أيضا. لذلك وجب البحث عن طريقة عيش ومنهج حياة بعيدا عن قمامة العلمانية.

قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ۚ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ). المائدة: 51 – 52

*-2 الأسلام عقيدة ودولة:

إن الإسلام دين أرسله الله عز وجل للبشرية جمعاء عبر الأنبياء والرسل ليخرجها من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، وهو منهج حياة وطريقة عيش (ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يعلمون).

لقد أنزل الله سبحانه وتعالى الإسلام على نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم وفيه تنظيم لعلاقة الإنسان بربّه بالعقيدة والعبادات، وبنفسه في الأخلاق والمطعومات والملبوسات، وبغيره من بني الإنسان في المعاملات والعقوبات. فالإسلام عقيدة تُعيّن وجهة نظر الإنسان في الحياة، وقاعدة فكريّة يُبنى عليها كلّ فكر، وهي قيادة فكريّة تنبثق عنها جميع معالجات مشاكل الحياة أي هي عقيدة ينبثق عنه نظام كامل وشامل.

هذه العقيدة الحية لا تقبل الحبس ولا التعطيل لذلك أقام لها الرسول صلى الله عليه وسلم دولة ،ظلت قائمة لأكثر من 1300 سنة حكمت الناس بأحكام الإسلام المنبثقة من عقيدتهم الإسلامية ووجهة نظرهم في الحياة فكانت الدولة الإسلامية هي الراعية لأفكار المسلمين والقائمة على فكرهم وشعورهم فكانت الدولة من جنس الأمة ومن جنس العقيدة والمبدأ فالإسلام ليس مجرد عقيدة بل كذلك منه الدولة.ونحن هنا لا نتحدث عن خيال أو وهم وأسطورة بل عن حقيقة ملأت أرجاء الدنيا وجنباتها عدلا ونورا وحقا لأكثر من 13 قرنا.

فالإسلام عقيدة ونظام، له طراز خاصٌ في الحياة متميّز عن غيره من المبادئ والأديان، إذ من خصائص هذا المنهج الإسلاميّ أنّ فيه نظاماً اقتصاديّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً وتعليميّاً... والوعي على هذا المنهج يقتضي فهم طريقة الإسلام في معالجة مشاكل الإنسان والابتعاد عن كلّ ما اختلط في الأذهان أنّه من الإسلام من المفاهيم الغربيّة المضلّلة والآراء المغلوطة والأفكار المسمومة، كمثل أنّ الإسلام دين كهنوتيّ كغيره من الأديان يُطبّق في العبادات فقط، أمّا في سائر أمور الحياة فيُفصل الدّين عن الحياة ولا علاقة له بالدّولة أو السّياسة، أي لا علاقة له بتنظيم شؤون حياتنا، ليصبح الإسلام ووفق المفاهيم الغربيّة مجرّد طقوس وشعائر يقوم بها المسلمون في أوقات معيّنة وفي مناسبات خاصّة، حتّى كاد المسلمون يشكّكون في حقائق الإسلام النّاصعة الثّابتة، ومعالجاته الصّحيحة وصلاحيّته للحياة في كلّ زمان ومكان، حتّى أصبحنا نسمع من أولئك المضبوعين بالغرب وحضارته المزيّفة، أنّ الإسلام عبادة وأخلاق فقط، وأنّ الإسلام فلسفة خياليّة وأنّه لا يصلح للحياة ولهذا العصر بالذّات.

والنّاظر في تاريخ الإسلام ولسيرة الرّسول صلى الله عليه وسلم يدرك كيف دخلت الكثير من الأمم في الإسلام لمجرّد رؤيتهم لعدله وحسن تنظيمه فأقبلوا عليه أفواجاً، فقد طبّق الرّسول صلى الله عليه وسلم الإسلام عقيدةً ونظاماً وكان يرعى شؤون المسلمين ويفصل الخصومات بينهم وهو يدعوهم إلى الصّلاة، ويُنفّذ العقوبات ويُقيم الحدود ويَعقد المعاهدات مع الدّول المجاورة ويعلن الحرب على أعداء الإسلام وهو يدعو للصّيام، فلم يأمر بعبادة الله في الصّلاة والصّيام والزّكاة فقط بل في البيع والشّراء وتوزيع الأموال وإنمائها وتملّكها وإقامة الحدود والجهاد، فجعل عبادة الله في كلّ أمر من أمور الحياة ولم يأخذ جزءاً ويترك آخر، فالدّعوة إلى إقامة الدّين تكون دعوة

عبادة الله، والّتي يجب أن تنصرف إليها الهمم وتُبذل لها الجهود، وطريق الرّسول صلى الله عليه وسلم في ذلك هي حكم شرعيّ أخذُه واجب.

من كل ذلك يتبين أن لكل أمة فكرا وعقيدة ومفاهيم عن الحياة أي عقيدة مميزة تنغرس في الأنفس ،تحتاج لكيان تنفيذي ينفذها في الناس فإذا كانت الأفكار والمفاهيم والمقاييس والمشاعر علمانية منبثقة عن وجهة نظر فصل الدين عن الحياة،كانت الحاجة لدولة علمانية من جنس العقيدة لتطبيق النظام وتفعيل المبدأ والعقيدة،

أما إن كانت الأفكار والمفاهيم والقناعات والمقاييس والمشاعر إسلامية منبثقة عن عقيدة لا إله إلا الله محمد رسول الله، فهنا تكون الحاجة لدولة إسلامية - تطبق نظام الإسلام كاملا غير منقوص وتفعل المبدأ والعقيدة- وليست علمانية ديمقراطية كما حال اليوم لا شغل لها غير محاربة الإسلام وشعائره.

ومن هنا كانت أهمية المادة الأولى في مشروع دستور دولة الخلافة، الذي وضعه حزب التحرير بين أيدي المسلمين: «العقيدة الإسلامية هي أساس الدولة، بحيث لا يتأتى وجود شيء في كيانها أو جهازها أو محاسبتها أو كل ما يتعلق بها، إلا بجعل العقيدة الإسلامية أساساً له. وهي في الوقت نفسه أساس الدستور والقوانين الشرعية بحيث لا يسمح بوجود شيء مما له علاقة بأي منهما إلا إذا كان منبثقاً عن العقيدة الإسلامية» (مشروع دستور دولة الخلافة صفحة 3).

هذه المادة بينت الأساس الذي ستقوم عليه دولة الخلافة الراشدة الثانية، وهو العقيدة الإسلامية؛ فكل ما يُطبق في الدولة إما منبثق عن العقيدة الإسلامية أو مبني عليها، مع نفيها أن تقوم دولة الخلافة على الانتماء للأرض أو العرق أو الجغرافيا أو القومية أو الوطنية. فتكون بحق دولة الأمة الإسلامية مهما تعددت ألوانها وأعراقها ولغاتها وبعدت المسافات بين ولاياتها، وهذا لا ينفي أن الدولة الإسلامية يكون من رعاياها غير المسلمين - ترعى شؤونهم وتطبق عليهم نظام الإسلام - مع تركهم على خصوصياتهم الدينية، قال تعالى: [لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ] [البقرة: ٢٥٦].

وبالتالي كل دولة لها دين وديننا الإسلامي دولته دولة الإسلام، الخلافة الراشدة الثانية الآتية بسواعد الرجال قريبا جدا بإذن الله تعالى.

وعلى هذا فالإسلام سفينة النجاة وطالما أن هذه الحياة الدنيا عبارة عن سفرة في قطار الحياة، نُمضي ساعاتها القصيرة بين ركوب القطار والنزول منه أي بمقدار ما نعيش في هذه الحياة الدنيا، وكون ما بعد الممات هناك بعث ونشور وحساب وجنة ونار، فكل صاحب عقل وبصيرة عليه أن يتأمل أي القطارات يمتطي، قطار يقود إلى الهلاك وآخر إلى النجاة والسلامة، فالدولة العلمانية دولة بشرية تضادد الله في خواصه وتحاربه وتجعل دينها المصلحة والمنفعة ولا تقود إلا إلى ضنك الدنيا ونار جهنم، بينما الدولة الإسلامية دولة تطبق أحكام الخالق المعبود ولا تعصي له أمرا، مقياسها الحلال والحرام فقط، غايتها نشر الإسلام وتعبيد الناس لربهم ولا تقود إلا إلى هناءة العيش وراحة البال وجنة الخلد،فأيهما سبيل النجاة؟؟.

قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ).

التاريخ يعيد نفسه
لتبزغ حضارة الإسلام من جديد

بلال العجيلي

كانت حروب الروم والفرس الجزء الدموي من النزاعات التي اندلعت بين الحضارة الفارسية والرومية التي امتدت على مدى قرون طويلة، وكانت الحرب الساسانية البيزنطية 628-602 م الجزء الأعنف والشبه حاسمة، لأن كلاهما أي الفرس والروم كاد يقضي على الآخر، حيث احتل الفرس الكثير من بلاد الشام ومصر والعديد من الجزر في بحر إيجة وأجزاء من الأناضول، وبالمقابل قام هرقل بحملات في الأراضي الإيرانية في الفترة الممتدة بين عام 622 م و 626 م حيث أُجبر الفرس على أخذ وضع دفاعي، ما سمح لقواته باستعادة الزخم.

وقد تحالف الفرس مع الآفار والسلاف، وقاموا بمحاولة أخيرة للاستيلاء على القسطنطينية عام 626م، لكنهم هُزموا هناك. وفي عام 627 م تحالف هرقل مع الأتراك، وغزا بلاد فارس.

هذا من جهة النزاع العسكري أما من الناحية الطائفية المذهبية، فقد شهدت بلاد الروم انقسامات دينية, فقد كان الروم في القرن السادس للميلاد في منتهى الضعف، لتعدد الفرق وتشعب المذاهب وخصوصًا فيما يتعلق بالطبيعة والطبيعتين والمشيئة والمشيئتين، وهو ما عمق الخلاف بينهم وجعلهم مللا ونحلا. وأما الفرس فقد كانت حالتهم الاجتماعية في غاية الانحطاط قبل الإسلام بمدة طويلة لانشقاق عصاهم بتشعب المذاهب عن ماني ومزدك.

في تلك الظروف بزغت حضارة الإسلام وكانت بمثابة النور الذي أضاء الكون بضيائه، حيث أرسى رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ وصل إلى المدينة دولة أساسها عقيدة التوحيد وفروعها الأحكام الشرعية، فأمر ببناء المسجد مكانا للصلاة وللاجتماع وللتشاور ولإدارة شؤون المسلمين والقضاء بينهم, وكان الرسول يقوم بأعمال رئيس الدولة والقضاء وقائد الجيش، وأخذ يأمر السرايا قوادا، ويرسل السرايا خارج المدينة، حيث أخذ يركز هذه الدولة ببناء مجتمع على أساس ثابت وتهيئة القوة الكافية لحماية الدولة ونشر الدعوة، يقول جيبون في كتابه تاريخ ضعف وسقوط الإمبراطورية الرومانية: كان مولد محمد لحسن الطالع في أشد العصور انحطاطا بالنسبة للفرس والرومان وبربر أوروبا. ويقول أيضا: وبينما كانت الدولة الرومانية قد أنهكتها الحروب الفارسية والكنيسة قد شغلها جدل الطوائف نهض محمد والسيف في يد والقرآن في الأخرى فأقام عرشه على أنقاض النصرانية وأنقاض رومة.

قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم:

((تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ، ثُمَّ تَكُونُ خِلاَفَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا ، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلاَفَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ. ثُمَّ سَكَتَ)) النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ- مسند الامام أحمد

واليوم يعيد التاريخ نفسه، ففي الوقت التي تشتد فيه سواعد حملة الدعوة وشبابها على تحطيم الأنظمة الوظيفية التي أنشأها الغرب في بلاد المسلمين لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة دولة الإسلام على منهاج النبوة، ها هي العلاقات بين أعظم دول العالم تتوتر منذرة بحرب قد تتمدد لتعم معظم دول العالم لتوجد وضعا دوليا شبيها بالوضع الذي نشأت فيه دولة الإسلام الأولى، فتوتر العلاقات بين أمريكا وأوروبا من جهة، ودولة الروس والصين من جهة أخرى، حول أوكرانيا وتايوان وتفاقم الوضع بينهم، مشابه لما حدث للدولة الفارسية والرومية، وهذا فيه بشارة أن هذه النظم مصيرها كسابقاتها، والله نسأل وإليه نبتهل أن يكرمنا بتحقيق بشرى رسولنا صلى الله عليه وسلم بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "ثم تكون خلافة على منهاج النبوة." رواه احمد

إعداد وتنسيق / الاستاذ محمد أحمد النادي

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي (ح 8)

الحَمْدُ للهِ الذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أحكَامَ الرَّشَادِ, وَحَذَّرَهُم سُبُلَ الفَسَادِ, وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ هَادٍ, المَبعُوثِ رَحمَةً لِلعِبَادِ, الَّذِي جَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ الجِهَادِ, وَعَلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ الأَطهَارِ الأمجَادِ, الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الإِسلامِ فِي الحُكْمِ وَالاجتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالاقتِصَادِ, فَاجْعَلْنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ, وَاحشُرْنَا فِي زُمرَتِهِمْ يَومَ يَقُومُ الأَشْهَادُ يَومَ التَّنَادِ, يَومَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العِبَادِ.

السَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعدُ: نُتَابِعُ مَعَكُمْ سِلْسِلَةَ حَلَقَاتِ كِتَابِنا إِرْوَاءُ الصَّادِي مِنْ نَمِيرِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي وَمَعَ الحَلْقَةِ الثَّامِنَةِ نُتَابِعُ فِيهَا استِعرَاضَنَا مَا جَاءَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي لِلعَالِمِ وَالمُفَكِّرِ السِّيَاسِيِّ الشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ النَّبهَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وَحَدِيثُنَا عَنْ قَوَانِينِ المَنفَعَةِ فِي المَبدَأِ الرَّأسمَالِيِّ. نَقُولُ وَباللهِ التَّوفِيقُ:

يَقُولُ عَالِمُنَا الجَلِيلُ الشَّيخُ فَتحِي يَكِنْ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي شَرْحِ وَتَبسِيطِ مُقَدِّمَةِ كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِيِّ فِي الإِسلامِ: «عِندَهُمْ تَعبِيرَاتٌ مِثْلُ: (المَنفَعَةِ الحَدِّيَةِ الهَامِشِيَّةِ) و(المَنفَعَةِ الكَامِلَةِ) و(القِيمَةِ الكُلِّيَةِ) ثُمَّ (المنفَعَةِ الفَردِيَّةِ) و(المَنفَعَةِ الجَمَاعِيَّةِ).

المَنفَعَة هِيَ: خَاصَّةٌ فِي المَالِ تُزِيلُ الإِحسَاسَ بِالأَلَمِ، أو تُوَلِّدُ الإِحسَاسَ بِاللَّذَّةِ، أو تُوجِدُ ظُرُوفًا لازِمَةً لِحُدُوثِ هَذِهِ النَّتَائِجِ. أو هِيَ بِتَعبِيرٍ آخَرَ: قُدرَةُ الشَّيءِ عَلَى إِشبَاعِ الحَاجَةِ. فَهِيَ عَلاقَةٌ بَينَ المَالِ وَالحَاجَةِ. فَالمَنفَعَةُ تَتَوَلَّدُ مَعَ الحَاجَةِ، وَتَنتَفِي بِانتِفَائِهَا. وَهِيَ عَلاقَةٌ يُدرِكُهَا الفَردُ، تَخضَعُ لِتَقدِيرِهِ, وَتَتَوَقَّفُ عَلَى دَرَجَةِ حِرْمَانِ الشَّخصِ وَقْتَ الاستِعْمَالِ، فَتَزدَادُ بِازدِيَادِ الحِرْمَانِ، وَتَنقُصُ بِنُقصَانِهِ، أَي أَنَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى أَهَمِّيَةِ الحَاجَةِ بِالنِّسبَةِ لِلشَّخصِ.

إِنَّ تَقدِيرَ الحَاجَةِ يَختَلِفُ مِنْ شَخصٍ إِلَى آخَرَ، تَبَعًا لِلظُّرُوفِ الاجتِمَاعِيَّةِ وَالعَادَاتِ وَالثَّقَافَةِ. وَلَكِنْ لا نَنفِي أَنَّ لِلمُجتَمَعِ دَورًا فِي تَكوِينِ تَصَوُّرِ الفَردِ لِلمَنفَعَةِ. يُعَبِّرُونَ عَنهَا بِـ (قِيمَةِ الاستِعمَالِ) أو (مَنفَعَةِ الاستِهلاكِ) - وَذَلِكَ حِينَمَا تَكُونُ بِصَدَدِ المُقَابَلَةِ بَينَهَا وَبَينَ (قِيمَةِ الاستِبدَالِ) - وَعِندَئِذٍ استَعَاضُوا بِذَلِكَ بِتَعبِيرِ (المَنفَعَةِ). وَيَكفِي أَنْ يَكُونَ المَالُ مَرغُوبًا فِيهِ لِقِيَامِ المَنفَعَةِ، بِصَرفِ النَّظَرِ عَنْ كَونِهَا مُتَّفِقَةً مَعَ الأَخلاقِ وَالصِّحَّةِ، أَو غَيرَ مُتَّفِقَةٍ مَعَ الأَخلاقِ وَالصِّحَّةِ، وَلا يُؤَثِّرُ عَدَمُ الاتِّفَاقِ هَذَا فِي تَكوِينِ القِيمَةِ عِندَهُمْ. وَقَد تَكُونُ المَنفَعَةُ مُبَاشِرَةً، وَهِيَ التِي تَحصُلُ مِنْ سِلَعِ الاستِهلاكِ، كَمَا قَد تَكُونُ غَيرَ مُبَاشِرَةٍ، وَهِيَ التِي تَحصُلُ عَلَيهَا مِنْ سِلَعِ الإِنتَاجِ أي مِنَ السِّلَعِ الوَسِيطَةِ كَالمُنشَآتِ وَالآلاتِ وَالأَموَالِ غَيرِ المُبَاشِرَةِ مِثْلُ: السَّنَدَاتِ». وَيَجدُرُ بِنَا قَبلَ الحَدِيثِ عَنْ قَوَانِينِ المَنفَعَةِ فِي المَبدَأِ الرَّأسمَالِيِّ أَنْ نُوَضِّحَ المَقصُودَ بِالمُصطَلَحَينِ الآتِيَينِ وَهُمَا: المنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ, وَالمَنفَعَةُ الحَدِّيَّةُ:

المَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ: هِيَ مَجمُوعُ المَنَافِعِ التِي يَحصُلُ عَلَيهَا المُستَهلِكُ مِنْ جَمِيعِ الوِحْدَاتِ المُستَهلَكَةِ. فَإِذَا أَكَلَ الفَردُ خَمْسَةَ أَرْغِفَةٍ فِي اليَومِ, فَإِنَّ المَنفَعَةَ الكُلِّيَّةَ هِيَ مَجْمُوعُ المَنَافِعِ التِي يَحصُلُ عَلَيهَا مِنْ هَذِهِ الأَرغِفَةِ الخَمْسَةِ.

المنفعة الحدية: قِيمَةُ مَنفَعَةِ الشَّيءِ تَتَلَخَّصُ فِي أَنَّ (قِيمَةَ مَنفَعَةِ أَيَّةِ وِحْدَةٍ مِنْ شَيءٍ وَاحِدٍ تُقَدَّرُ بِمَنفَعَتِهِ النِّهَائِيَّةِ، أي بِمَنفَعَةِ الوِحْدَةِ التِي تُشبِعُ أَضعَفَ الحَاجَاتِ)، وَهَذَا مَا سَمَّوهُ نَظَرِيَّةَ (المَنفَعَةِ النِّهَائِيَّةِ أَوِ الحَدِّيَةِ). أي أَنَّ المَنفَعَةَ لا تُقَدَّرُ بِحَسَبِ وُجهَةِ نَظَرِ المُنتِجِ, فَتُقَدَّرَ بِتَكَالِيفِ إِنتَاجِهَا؛ لأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ قَدْ رُوعِيَتْ فِيهَا وُجهَةُ نَظَرِ العَرْضِ فَقَطْ دُونَ الطَّلَبِ، وَلا تُقَدَّرُ بِحَسَبِ وُجهَةِ نَظَرِ المُستَهلِكِ، فَتُقَدَّرَ بِمِقْدَارِ مَا فِيهَا مِنْ مَنفَعَةٍ، وَمِنْ شُعُورٍ بِالحَاجَةِ إِلَى هَذِهِ المَنفَعَةِ، مَعَ مُلاحَظَةِ عَامِلِ النُّدرَةِ؛ لأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ رُوعِيَتْ فِيهَا وُجهَةُ نَظَرِ الطَّلَبِ فَقَط دُونَ العَرْضِ. وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تُرَاعَى فِيهَا وُجْهَةُ نَظَرِ العَرْضِ وَالطَّلَبِ مَعاً، فَتُؤخَذُ مَنفَعَتُهَا عِندَ آخِرِ حَدٍّ تُشبَعُ فِيهِ الحَاجَةُ - عِندَ آخِرِ حَدٍّ مِنْ إِشبَاعِهَا، أَي تُؤخَذُ قِيمَةُ الرَّغِيفِ عِندَ آخِرِ الجُوعِ لا عِندَ أَوَّلِهِ، وَفِي وَقْتِ تَوَفُّرِ الخُبزِ عَادِياً فِي السُّوقِ، لا فِي وَقْتِ نُدرَتِهِ. هَذِهِ هِيَ قِيمَةُ المَنفَعَةِ.

قوانين المنفعة:

لاستِخلاصِ القَوَانِينِ التِي تَحكُمُ المَنفَعَةَ عِندَهُم نَفتَرِضُ كَمِّيَةً مَحدُودَةً مِنْ نَوعٍ وَاحِدٍ (الخُبزِ مَثَلاً) وَنَفتَرِضُ أَنَّ هَذِهِ الكَمِّيَةَ تَنقَسِمُ إِلَى وِحْدَاتٍ مُتَسَاوِيَةٍ تَمَامًا، وَأَنَّ هَذِهِ الوِحْدَاتِ تُستَخدَمُ عَلَى التَّوَالِي فِي إِشبَاعِ الحَاجَةِ إِلى (الطَّعَامِ مَثَلاً) فَلِكُلِّ وِحْدَةٍ مِنَ الخُبزِ مَنفَعَةٌ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الوِحْدَاتِ المُتَسَاوِيَةَ حِينَمَا تُستَهلَكُ عَلَى التَّوَالِي لإِشبَاعِ الحَاجَةِ، لا تُحَقِّقُ لِلمُستَهلِكِ المَنفَعَةَ نَفْسَهَا (أي القَدْرَ نَفسَهُ مِنَ الإِشبَاعِ).

وَلِتَوضِيحِ ذَلِكَ: نَفرِضُ أَنَّ شَخصًا قَدِ استَهلَكَ خَمْسَ وِحْدَاتٍ مِنَ الخُبزِ عَلَى التَّوَالِي، فَتَكُونُ المَنَافِعُ التِي حَقَّقَهَا مِنْ هَذَا الاستِهلاكِ هِيَ مَثَلاً: (ثَمَانٌ+ سَبعٌ+ سِتٌّ+ أَربَعٌ+ وَاحِدَةٌ) وَمَجمُوعُ هَذِهِ المَنَافِعِ سِتٌّ وَعِشرُونَ مَنفَعَةً. وَنُلاحِظُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي:

أولا: زِيَادَةَ المَنفَعَةِ الكُلِّيَّةِ بِزِيَادَةِ الاستِهلاكِ، فَالمَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ هِيَ مَجمُوعُ المَنَافِعِ التِي يَحصُلُ عَلَيهَا المُستَهلِكُ مِنْ جَمِيعِ الوِحْدَاتِ المُستَهلَكَةِ، فَهِيَ مَفعُولٌ طَرْدِيٌّ لِلاستِهلاكِ، تَنخَفِضُ بِانخِفَاضِهِ، وَتَرتَفِعُ بِارتِفَاعِهِ.

ثانيا: انخِفَاضَ المَنفَعَةِ الحَدِّيَّةِ بِزِيَادَةِ الاستِهلاكِ، فَقَدْ لاحَظْنَا أَنَّ المَنفَعَةَ الكُلِّيَّةَ تَزدَادُ بِزِيَادَةِ الوِحْدَاتِ المُستَهلَكَةِ. وَنُلاحِظُ أَنَّ نِسبَةَ الزِّيَادَةِ فِي المَنفَعَةِ الكُلِّيَّةِ يَأتِي نَتِيجَةَ لاستِهلاكِ الوَحدَةِ الأَخِيرَةِ. بِعَكسِ ذَلِكَ نُلاحِظُ أَنَّ المَنفَعَةَ الحَدِّيَّةَ تَمِيلُ إِلَى التَّنَاقُصِ مَعَ زِيَادَةِ الاستِهلاكِ، وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ تُعرَفُ (بِقَانُونِ تَنَاقُصِ المَنفَعَةِ الحَدِّيَّةِ) فَقَانُونُ تَنَاقُصِ المَنفَعَةِ مَعَ زِيَادَةِ الاستِهلاكِ يَنطَبِقُ بَدَاهَةً عَلَى المَنفَعَةِ الحَدِّيَّةِ لا الكُلِّيَّةِ. وَهُوَ يَنطَبِقُ عَلَى مَنفَعَةِ المَالِ بِالنِّسبَةِ لِلمُستَهلِكِ، دُونَ أَنْ يَنطَبِقَ عَلَى مَنفَعَةِ المَالِ فِي ذَاتِهِ، فَظَاهِرَةُ تَنَاقُصِ المَنفَعَةِ الحَدِّيَّةِ لا تَعُودُ إِلَى ذَاتِ المَالِ، لأَنَّ طَبِيعَةَ الأَشيَاءِ تَقضِي أَنْ تَكُونَ المَنفَعَةُ الذَّاتِيَّةُ لِلوِحْدَاتِ المُتَشَابِهَةِ مُتَسَاوِيَةً، وَإِنَّمَا تَعُودُ إِلَى ذَاتِ المُستَهلِكِ.

وَقَبلَ أَنْ نُوَدِّعَكُمْ مُستَمِعِينَا الكِرَامَ يُمكِنُ أن نُلَخِّصَ القَوَانِينَ التِي تَحكُمُ المَنفَعَةَ كَالآتِي:

ارتفاع المنفعة الكلية انخفاض المنفعة الحدية

1- تَرتَفِعُ المَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ بِزِيَادَةِ الاستِهلاكِ

2- المَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ تَتَنَاسَبُ طَرْدِيًا مَعَ الاستِهلاكِ

3- تَنخَفِضُ المَنفَعَةُ الحَدِّيَّةُ بِزِيَادَةِ الاستِهلاكِ.

4- المَنفَعَةُ الحَدِّيَّةُ تَتَنَاسَبُ عَكْسِيًا مَعَ الاستِهلاكِ.

نَكتَفِي بِهذا القَدْرِ فِي هَذِهِ الحَلْقَةِ, وَلِلحَدِيثِ بَقِيَّةٌ, مَوعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الحَلْقَةِ القَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى, فَإِلَى ذَلِكَ الحِينِ وَإِلَى أَنْ نَلْقَاكُمْ وَدَائِماً, نَترُكُكُم فِي عِنَايَةِ اللهِ وَحِفظِهِ وَأَمنِهِ, سَائِلِينَ المَولَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَن يُعِزَّنَا بِالإِسلامِ, وَأَنْ يُعِزَّ الإِسلامَ بِنَا, وَأَن يُكرِمَنَا بِنَصرِهِ, وَأَن يُقِرَّ أَعيُنَنَا بِقِيَامِ دَولَةِ الخِلافَةِ فِي القَرِيبِ العَاجِلِ, وَأَن يَجعَلَنَا مِن جُنُودِهَا وَشُهُودِهَا وَشُهَدَائِهَا, إِنهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيهِ. نَشكُرُكُم عَلَى حُسنِ استِمَاعِكُم, وَالسَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُه.

جديد | سياسة الرعاية الصحية في دولة الخلافة.

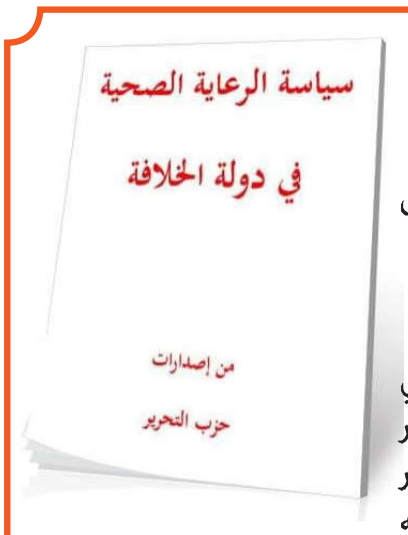

جاء في مقدمته:

هذا الكتاب هو من ثمار جهود بعض الإخوة في جمع معلوماته وضبطها وتحقيقها وإحكام موضوعاتها... إلخ ولم يتركوا لنا سوى المراجعة والتدقيق ثم التعديل والحذف من بعض الفقرات حتى أصبح مشرقاً بالخير كما هو بيِّن في ثنايا هذا الكتاب.

وجاء في خاتمته:

هكذا كانت الرعاية الصحية في ظل الإسلام، فقد وصلت بالإنسان إلى مستوى عال من الرعاية والعناية بالصحة البدنية و(النفسية)، بينما نرى اليوم حجم المآسي الصحية التي حلت بالإنسان في ظل النظام الرأسمالي. فعدد المصابين بالاكتئاب في العالم اليوم يزيد عن 350 مليون شخص حسب منظمة الصحة العالمية، وينتحر منهم مليون شخص سنوياً أي ما يعادل 3000 إنسان يومياً، ليس هذا فحسب، بل إن أعداد من تفتك بهم الأمراض، والذين لا يجدون رعاية صحية أو دواءً لا حصر لهم؛ لذلك فالبشرية في أمس الحاجة لعودة الإسلام لينقذها من شقاء الرأسمالية وظلمها، وليعيد للإنسان من جديد راحته الجسدية و(النفسية) في نظام تُرعى فيه الشؤون بتقوى الله وطمعاً في رضاه.

المدير المسؤول: منصف المقدم
رئيس التحرير: حسن نوير
www.attahrir.info
المقر الاجتماعي: 17 نهج باب الخضراء - تونس
التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info
STAG